

AL-JAWASHLI

SHU'UN MANATIQ  
AL-HUDUD





32101 085547410

# شؤون مناطق الحدود في الجمهورية العراقية

بقلم

هادي رشيد الجاوي

من منشورات

المكتبة الأهلية في بغداد  
لهاجتها السيد شمس الدين أحمدري

١٩٦١

مطبعة الزعيم — بغداد



al-Jawshki, Hādī Rashīd

Shu'un manāṭiq al-ḥudūd

# شُؤْنُ مَنَاطِقِ الْحُدُودِ

## فِي الْجُمْهُورِيَّةِ الْعِرَاقِيَّةِ

بقلم

هَارِي رَسِيدُ الْجَاوَشِكِيِّ

من منشورات

المكتبة الأهلية في بغداد

لصاحبها السيد شمس الدين الحيدري

١٩٦١

مطبعة الرعيم - بغداد - ٦٤٨٠

2271  
505481  
J32  
385

## المقدمة

قبل مدة باشرت بطبع كتابي الخاص بالوضع القانوني للأحزاب في العراق وكان الغرض الرئيسي منه هو جمع القوانين الخاصة بالأحزاب في العراق مع ما يحتاج من الشرح والتعليق لغرض الاستفادة الياسمين من هذا الموضوع بنية تمكن رجال الادارة والامن وغيرهم من المواطنين سهولة مراجعة الأحكام القانونية المذكورة أثناء التطبيق ولما كان للموضوع تكملة أخرى فمن الضروري البحث عنها وهي القواعد القانونية المتعلقة بشؤون الحدود وكيفية رؤية القضايا في مناطق الحدود وساطات الحدود وكيفية إدارة المنطقة المحايدة بين الجمهورية العراقية والمملكة السعودية ومن المواضيع الأخرى التي من الواجب جمع المعلومات اللازمة عنها فهي شؤون الحج أي الأحكام القانونية والاتفاقيات المختصة بذلك ومن جهة أخرى رأيت إضافة أحكام القوانين المتعلقة بالصيانة الدبلوماسية في العراق الى هذه المجموعة وطبع الكتاب بعنوان شؤون مناطق الحدود .

كنت عازماً في أول الأمر على اصدار كتاب بعنوان العراق في علاقاته الخارجية ولكنني رأيت بأن التأليف في هذا البحث يستغرق وقتاً طويلاً وجهداً مستمراً لذا اقتضت البحث على جزء من هذا الموضوع وبالأخص ما كان منه يتعلق بالشؤون الداخلية . هذا واؤمل أن يسمل هذا المرجع على من تهمه مراجعة المواضيع المذكورة وبغنيهم متابع البحث عن الاحكام القانونية المتعلقة بالأمور السالفة الذكر .

هذا ومن الله التوفيق



## الباب الأول

### سلطات الحدود ومناطقها

#### في العراق

### الفصل الاول

#### المقدمة

من القواعد المسلم بها في القانون الدولي سلطان الدولة وسيادتها على اقليمها البري والبحري والجوي وهذا الاقليم يكون من ضمن المناطق الداخلية أو المناطق المتاخمة للحدود وان الحدود البرية لأية دولة تنتهي في الحد المعين بينها وبين الدول المجاورة ، اما الحدود البحرية فتنتهي في حدود المياه الانقليبية المعينة للدولة فالحدود البرية الكائنة بين الدول ، اما ان تكون حدود طبيعية كالجبال والانهار والبحيرات أو صناعية ثبت بناء أعمدة ظاهرة على الأرض أو ما شابهها ومن الدول ما تتكفي بالحدود الجغرافية كتميين خط طول أو عرض حداً فاصلاً بين الدولتين وان الحدود عادة بين الدول اما ان يقرها العرف القديم أو المعاهدات الدولية أو الاتفاقيات الثنائية وعادة تقوم بتثبيت الحدود لجنة قبة وادارية مشكلة من الطرفين ومعهم محكمون من دولة أو هيئة دولية أو بدون ذلك . وعادة تدخل في ضمن اقليم الدولة البري أراضيها الى الحد الفاصل من الحدود فعلاً اذا كان احد الجبال حداً فاصلاً فعادة خط تقسيم المياه يعتبر حداً فاصلاً بين الدولتين ، أما الانهر فاذا كان النهر برمه في ضمن اقليم نفس الدولة يعتبر من املاكها واذا كان النهر مشتركاً بين دولتين مثلاً كدجلة والفرات بين العراق



وتركيا فمثلاً نهر دجلة قبل دخوله للحدود العراقية يعتبر من ضمن اقليم تركيا ونقطة اجتيازه الحدود العراقية يعتبر من ضمن الاقليم العراقي والفترات في ضمن حدود تركيا يعتبر جزء من تركيا وفي سوريا جزء من اقليم سوريا وعند دخوله الاراضي العراقية اعتباراً من نقطة الحدود يعتبر ملكاً للعراق فلا يجوز في امثال هذه الانهار لأية دولة التعسف في استعمال الحق أو تجاوز حقوقه باجراء أمور تؤدي الى تغيير مجرى النهر أو بناء سدود وامثالها مما يضر بمصالح الدولة الأخرى ويكون احكاماً بين حدود الدولتين فإذا لم يكن هنالك اتفاق أو عرف خلافاً للقاعدة الدولية القاضية باعتبار الخط الوسطى لمجرى المياه حدوداً بين الدولتين هذا اذا كان النهر قابلاً للملاحة وبخلافه يعتبر منتصف المسافة بين الشاطئين حداً فاصلاً بين الدولتين وهنالك احكام تفصيلية في القانون الدولي حول هذا الموضوع وما يتفرع عنه ونحن لسنا بصدد البحث عن هذا الموضوع وانما تطرقنا اليه كمقدمة لبحثنا عن مناطق الحدود وسلطانها في العراق ولا يفتى ان لكل دولة ذات سيادة كاملة سلطانها وسيادتها على اراضيها ولكن ليس بإمكان أية دولة ان تعيش بصورة منفردة وانما الدول بعضها بحاجة لبعض في شتى الحقول اقتصادية واجتماعية وعلمية وبالأخص ان المناطق الحدودية القريبة في كلا الدولتين المجاورتين لسكانها مصالح مع سكان الطرف الآخر بالاتفاق غالباً ما تكون هنالك علاقات اقتصادية أو عائلية بين سكان تلك المناطق المجاورة.

وللأسباب المذكورة وللحوادث التي تقع في مناطق الحدود غالباً ان اكثرية الدول تكون لها معاهدات واتفاقيات خاصة مع الدول المجاورة بغية حسم المنازعات العامة والخاصة التي تقع بين سكان مناطق حدود الدولتين أو غيرها من المصالح العامة للدولة المرتبطة مع الدولة المجاورة وامثال هذه المعاهدات والاتفاقيات تنظم الأمور المذكورة ويكون لكل دولة سلطانها المعينة في الحدود لحسم تلك الأمور الاعتيادية والبسيطة وبذلك يسهل حسم تلك المشاكل محلياً ولا تبقى حاجة للجوء في امثال تلك القضايا البسيطة الى المفاوضات الدولية أو الطرق الدبلوماسية وان بحثنا في هذا الباب يقتصر على ذلك ، اما موضوع خط الحدود بين العراق والدول المجاورة فهذا ليس بموضوع البحث لكونه خارجاً عن نطاقه .

عليه ان موضوعنا في هذا الباب في الفصول الآتية يتكون من العلاقات القانونية التي  
منشأها الاتفاقات والمعاهدات الثنائية بين العراق والدول المجاورة وسلطات العراق  
والدولة المجاورة في الحدود ولما كان العراق تحاذيه تركيا وإيران وسوريا والأردن  
والمملكة السعودية والكويت فنسرد فصولاً خاصة لبحث موضوع سلطات الحدود في  
كل منطقة حدودية أي في حدود الجمهورية العراقية مع تلك الدول كل على انفراد  
وذلك لأن منشأها اتفاقيات خاصة تختلف بعضها عن البعض .

وعادة في العراق كغيره ادلاري يعتبر خمسة وسبعين كيلومتراً من نقطة الحدود  
داخل الأراضي العراقية منطقة للحدود ويقابل ذلك نفس المسافة في الدولة المجاورة  
ان لم يكن هنالك نص خاص في اتفاقية تزيد او تقلل المسافة المذكورة وسنبحث في  
الفصول الخاصة الآتية عن تلك الاتفاقيات المتعلقة بمناطق الحدود وسلطاتها في العراق .  
والدولة المجاورة واحكام تلك الاتفاقيات وكيفية تطبيقها ومدى شمولها وكيفية حسم  
القضايا والمشاكل الناجمة في مناطق الحدود .

## الفصل الثانى

الاستاذ الثاني في مناطق الحدود

(العراقية التركية)

من كافة الاحكام القديمة الحرة و جدد الحكماء - يبقى من حق الحدود  
عنده ان اعطى من عالم الاحكام الحرة في عصره في عذاب الساجدين  
سكان مطلق الحدود العرفية ومما راى من سكان المصطفى

لقد تم في سنة ١٩٤٧ تعديل من حدود المنطقة وحسن خرائطها من قبل  
وركة في سنة ١٩٤٦ تم في سنة ١٩٤٧ تعديل من حدود المنطقة وحسن خرائطها من قبل  
والتوكيلات مع عدد من المحامين في سنة ١٩٤٧ تم في سنة ١٩٤٧ تعديل من حدود المنطقة وحسن خرائطها من قبل  
والأمن والبروتوكول الملحق رقم (٣) في سنة ١٩٤٧ تم في سنة ١٩٤٧ تعديل من حدود المنطقة وحسن خرائطها من قبل  
والبروتوكول الملحق رقم (٤) بشأن المواصفات البردية في سنة ١٩٤٧ تم في سنة ١٩٤٧ تعديل من حدود المنطقة وحسن خرائطها من قبل  
في سنة ١٩٤٧ تم في سنة ١٩٤٧ تعديل من حدود المنطقة وحسن خرائطها من قبل  
رقم (٦) بشأن الحدود كما أن هالكاء من جهة الحدود مع مصر  
هذه عدم إحداهما في سنة ١٩٤٧ تم في سنة ١٩٤٧ تعديل من حدود المنطقة وحسن خرائطها من قبل

ووفق المادة السابعة من المعاهدة : "المعاهدة نافذة لمدة خمس سنوات ابتداء  
من تاريخ إبرامها في جنيف ، وتتمدد تلقائياً بمدة خمس سنوات أخرى ما لم يقرر  
بعضاً يقتصر على شؤون الحدود أي العلاقات ، تراعى المصلحة في مناطق الحدود وهذا  
الحدود معاهدة ريو كير - " المعنى به هذه المعاهدة ستظل سارية بوسائل  
مذكورة ، من غير أن يسهل أو يحذف أو يغير ضمن شروط المعاهدة وأن يكون







ولا يتمتع حامل جواز المرور بأية صيانة له. — غير أنه الحق أن ينقل لاستعماله  
الشخصي بدون دفع رسم الكمرك أو في ساحة مودعة له عليه ولا يجوز  
و 4 خمسة كياو عرارات

#### ٤ - قضايا الأمن في منطقة الحدود

إن الأمر يكون حدد واجتـ ... ... في الأمن وفيهم  
ضمن الحدود الآتية

١ - — تتعد الأطراف المتعدلات حدوداً متداخلة حدودها الآخر. يعرف أي  
منها كل منهما حسب اختياره بكل ما له علاقة بتمتع من ضرورة مفرده أو تجمعة  
في منطقة الحدود في هذه موجهة ضد نظم أو سلامة التعريف الآخر أو نفس سادته  
بـ — تعتبر سلطات الحدود مصعب النص وصعبها على كافة المعلومات التي  
يستطيع الحصول عليها حالة تتعد. بوضع أعمال نصية من قبل شعوب أو عتدة  
اشخاص للنظم في منطقة الحدود بأفعال موجهة ضد نظم و سلامة التعريف الآخر  
وغير تلك السلطات مصعب النص الآخر بأعمال اشتتة مما كان نوعها المركبة  
في أراضيها والتي يستطيع من كونه الألية إلى بلاد يعرف الآخر و تتعد سمات  
كل من احد جميع التدابير للجلو به دول و وضع هذا الأمن ومع ... ... بها من  
اختار الحدود ويجوز الاعاقى مشر كذا اقصي الأمر في جميع على الحدود حول  
التدبير الواجب اجاده

٢ - في حالة عدم أحد الطرفين على الحد الآخر أو ... ... في منطقة  
الحدود ... ... في ذلك الحد يعرف الآخر الأمر ... ... سلطات الحدود  
ولهذا الطرف أن يتخذ جميع التدابير ... ... من ذلك الاجراءات  
إن اقرارات المتحدة هذا الشأن ... ... في محصر الاجم ... ... على الحدود الذي  
ينعقد حول الموضوع.

(د) — يتعد الطرفان المتعاقدان ... ... به حدود ... ... من احوال  
الاشخاص المسلحين سواء اكانوا مجتمعين ... ... من حدود مع حدود من  
قل اشخاص حاملي سلاح أو عتد حربي ... ... والبدق على انواع



$\frac{d}{dt} \left( \frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

هـ - اتفق الطرفان - للاخطاء على عدم جوار وقوع ماريش الرمي التي تقوم

1.  $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left( \frac{1}{2} \frac{d^2 x}{dt^2} \right) = \frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left( \frac{1}{2} \frac{d^2 x}{dt^2} \right) = \frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left( \frac{1}{2} \frac{d^2 x}{dt^2} \right)$   
 2.  $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left( \frac{1}{2} \frac{d^2 x}{dt^2} \right) = \frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left( \frac{1}{2} \frac{d^2 x}{dt^2} \right) = \frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left( \frac{1}{2} \frac{d^2 x}{dt^2} \right)$

[illegible][illegible]

ويستثنى العرف والمبادئ الدولية أولئك من إجراءات التسليم.

ما لا يملكه من حرمته في كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 لغيره ولا يجوز له ان يملكه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه

من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه

### البروتوكول بقضيه تسليمه للجنة الاخرى

من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه

من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه  
 من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه من كل حرمه

تحدد تدابير فعلية مع إيقاع لصر من قبل سكان منطقة الحدود التي نسب  
سببهم أو نشاطهم شكايات أو مصادات مستمرة من قبل سلطات الحدود وحكومتك  
لأشخاص آخرين، يجوز وحدهم أن يكونوا ضحايا سلامة الغرض الأخر أو المحرصون  
والمشجعون على تلك الجرائم

#### اجتياز الحدود :

وفي هذه الحالة إن الاجتياز الحدودي قد يسهل أو يعكس دوراً  
أحد، وهو مثلاً، جواز سفر أو وثيقة من سلطة الحدود إذا كان لمرور رسمي  
يخلق بالأمر أو الإساءة في الحدود، فإن السفر أو الانتقال بهذه الصورة مثلاً  
من كل من يحتار دون أن يكون له السفر إليه أصولية تلقى انقضاء عليه وإن السبب  
المحتمل بحريتهم "الحدود" هي مثلاً، مصادات على من رعاباً الآثار التي تحتار  
الحدود دون وثيقة رسمية وجاز حسب لأصول مؤشر نسبة الدخول من سلطة  
العراق أو وثيقة من سلطة أخرى، كما أنه من سلطة الحدود العراقية خلاف  
ذلك تحتار من بعدهم ينص على في العراق ويساقون للمحاكم العراقية وفق  
حكم قانون الأقامة وعند سبب العف، قد يحد ذلك بمعادون أي سلطات الحدود في  
تركها مصل وصل إليه سببهم غيره أي غير الحدود كما أن نفس المعاملة تجد بها  
السلطات التركية مع الرعايا العراقيين

وكن في قانون الأقامة العراقي من وهو المفعول (ب) من أحكام المادة الرابعة  
عشرة من قانون الأقامة يستثنى عراق الأقامة الذين يدخلون العراق برأ من الجهات  
التي تمودوها لقضاء الشك في الأقامة من أحكام قانون الأقامة هذا النص ليس مطلقاً  
ولا يشمل كافة سكان منطقة الحدود، كما يشمل أفراد الأحداث الذين  
يعتادون الدخول إلى العراق وهذا ما قد يحد من سكان القرن المجاورة الذين  
يعتادون مصلباً من السلطة واحدة من جهة مقدرة أمثال أولئك للمحدكم منهم مطلقاً إذا  
لم يكونوا من اعتادوا، وهذا هو العراق الحدودية لأغراض مشروعة معينة في لد في  
أما إذا كانوا من المعتادين فيمكن استثناءهم من أحكام قانون الأقامة إذا كان دحوهم





## الفصل الثالث

## سلطات الحدود في الحدود الايرانية

بين العراق وإيران عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم الشؤون  
والعلاقات الرئيسية بين الطرفين محورها هذه العلاقات  
١ - اتفاقية استرداد المجرمين لسنة ١٩٢٢ .

٧- اتفاق مع - حول العمل - في الاتفاق - سنة ١٩٩٩

٣- اصدق عرفت من الامر و... في عداه سنة ٩٢٢

٩ — معاهدة الحدود بين العراق وإيران لسنة ١٩٣٨

٥- معاهدة الصداقة بين العراق وإيران لسنة ١٩٣٨.

$\frac{d}{dt} \left( \frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

١- الأسماء الخاصة: ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠

١ - اتفاقية مكافحة الجراثيم . . . . . سنة ١٩٥٥

٤٧٢ - الاموال الموقوتة بحكم في الخدمه في سنة ١٩١٤

عبدی السیاحه مقدسہ ۱۰۰ - ۱۰۱

منه كذا وكذا (الكتاب) من سنة ١٢٠٠ هـ

الموقف لقومي يري الحدود .

سوق وراثتها من جملة لاهوت اليهودية بين المحققين ناقصه به مبدع  
المحررين لا أثر له بدعو مصر في حيث سبق وترجعت غوعد الخاصة بسنود  
المحررين في مؤتمري المصالح جمع في الاحكام لاهاضه الخاصة  
باعتلاف بين اخرى . سنة ١٩٢٤ م : عهد خلافة واحد فيها معاملة

بمثلي كلا الطرفين المياحير . فخصت في سائر مده من عامين بمليون مدون  
مع مده كى حاشى مدون . و من او موجودون في البلد الآخر وفقاً للاحكام  
مدنية لمده

او لا مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
العدلية اي الدمار مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
وتجري التسلعات بواسطة السلطات العدلية

او مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
مده ٩٣٨ في امده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
وهذا خارج عن حدود مده لا يرى حاجة الى التطرق اليه .

او مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
و على مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
ذكر ما يخص التمثيل الدبلوماسي واضعولي بين القطرين

وهناك مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
او مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
شكر شكره حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
ط مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
او مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .

و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
٩٤٥ وتنص الاتفاقية التداير او احب احاذها لمكافئة الجراد الى حد عدو ١٠٠  
كده مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
او مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
الامده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .

او مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
او مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
او مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .  
او مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون . و مده حاشى مدون .





باعتباره على ان يكون له مفعول واحد في القضايا الهامة فيجب ايداعها  
للقائمة قامة او أخذ مشورتها ثم اجراء ما يجرى به  
في هذه منطقة الحدود وفيه لا يحد من ٥٥ كم مربعاً داخل ارض كل من  
الفرعين لآخر من هذه المنطقة في من حد حدود

### ٢ - واجبات قومية في الحدود

ان المادة الثالثة من الاتفاقية حد

ما بين  
اولاً يجب عليه ان يقوم بكل في حدود من يحد منه كل شخص واحد  
او اكثر من الاشخاص المتضمنين في هذه المادة من ان يحد من تلك اسرقات  
في منطقة الحدود وان يقوموا بفتح حدودهم من الحدود ومن يحد من  
الدعوات والحد كلك هذه الفرق في

ثانياً عندما يفتح الحدود من شخص واحد او اكثر من الاشخاص  
المتضمنين في هذه المادة من ان يحد من تلك اسرقات في ارضي الفرع  
الآخر يجب عليهم خلاف ذلك ان يحد من الحدود من الحدود من الحدود

ثالثاً يجب على قوميين ان يحد من الحدود من الحدود من الحدود  
الآخر بغير حادثة من ان يحد من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود  
فرصة او اصفوا ان يحد من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود  
من ان يحد من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود

رابعاً - اذا كان هناك شخص او اشخاص يحد من الحدود من الحدود من الحدود  
الفرع من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود  
الفرع اذا اقتنع بوجود من يحد من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود  
ان تكون اجريه او حصة داخل حدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود  
الى ان يحد من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود  
من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود من الحدود  
اطلاق سراحهم -

وذلك أن كل من حصل من هذه الدولة حقاً من هذه الدولة  
فيما أحكامها لأهلها من كل من حصل من هذه الدولة حقاً من هذه الدولة  
السلطة المعاملة وفق الطرق الدبلوماسية والسياسة والسياسة  
من هذه الدولة في هذه الدولة من هذه الدولة

وهذا هو الحق في هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة  
الحدود من هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة  
بما تدخل ضمن اختصاص القومسيين بمقتضى هذه الاتفاقية لمرضى اجراء التحقيق  
والدفع غيراً ومقتضى ما كذا من هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة  
سادساً — مع تهريب الاموال من دولة الى اخرى.

سابعاً — حسم المنازعات والشكاوى والدعاوى التي تحدث بين حدود الطرفين  
فمن الطبيعي ان سلطة الحدود في امثال هذه القضايا تقوم مباشرة بحسم القضايا التطبيقية  
والسيطة اما لقضايا الاخرى فتقوم بالحكم بالادوية مع الادوية المختصة و مطلقاً  
ان كان من اختصاص حدى الدولتين الاخرى من هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة  
الحدود وفقاً لاحكام هذه المادة بحسب ما بين الطرفين من بين وعده كبر احدهما  
من قلاً و كلاً من سائر طرق المصلحة والوقوف بين طرفين مختلفين في هذه الدولة من هذه الدولة  
الطرفين دولة الطرفين الى احدى المختصة او بسبب الامر بمقتضى سراحته بحكمه او  
الدائرة المختصة هذه لاحكام القوانين من هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة  
الحدود حسب المصلحة المتبعة بحفظ الحدود والاراضى من هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة  
الحدود من هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة

ثامناً — وبموجب الاتفاقية الخاصة بين الدولتين احداهما من هذه الدولة من هذه الدولة  
٩٥٦ سادساً من سائر القوانين المختصة بالادوية من هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة  
قد وردت التباين حريق التفتيش والمصلحة بالمثل ومع ذلك فانه حسب لمدى  
الجاري في الحدود لادوية تقوم بمسببات الحدود من هذه الدولة من هذه الدولة من هذه الدولة  
والادارية التي ترددها من الجهة الاخرى.

### ٣- جسم القصر

من المعلوم ان جسم القصر هو المبنى الذي يقع فيه القصر  
ولا بد ان يكون له سقف وارضيات وجدران وبنية  
تحميه من العوامل الجوية وتحمي المبنى من  
السرقة والتهريب. وهذا هو الجسم القصر  
في هذه الحالة يكون المبنى والمبنى  
محمي من العوامل الجوية والسرقة والتهريب  
من كل الجهات.

### ٤- جسم القصر

من المعلوم ان جسم القصر هو المبنى الذي يقع فيه القصر  
ولا بد ان يكون له سقف وارضيات وجدران وبنية  
تحميه من العوامل الجوية وتحمي المبنى من  
السرقة والتهريب. وهذا هو الجسم القصر  
في هذه الحالة يكون المبنى والمبنى  
محمي من العوامل الجوية والسرقة والتهريب  
من كل الجهات.

اما المسائل التي تم حلها الا  
الخارجة وعلى قوسه بري الحدود حال عودتهم ثم  
الاجتماع مع مطالعتهم بواسطة المصرف المختص وعلى  
اراضي العرب الاخر كما ذكرنا لزود  
حرف من صفة حدود الجبل  
والاجتماع وحسب ما هو عليه في  
الاجتماع



درس هذا الموضوع مجدداً بعد التوصل إلى تعديله الجديد بعد شؤوس  
سلطات الحدود

## ٨ - الرعي في مناطق الحدود

هالك عشر اعتماد عند التقدير رعي حوايلي في موسم خاصة من السنة في  
أرضي رعي الصوف لأحد خمس مناطق الحدود ولها حقوق عريقة قديمة مشتهرة  
بعضها في الاتفاقيات الخاصة بحدود الحدود في حينه .

ب عشر أحد من رعاة السمنه وعشائر الكبي وروبي من لواء دريل  
ومصر عشر لواء السمنه والكبي وروبي عبادت السمنه لأحد رعي حوايلها في  
الأرضي إلا أنه بالمرحومين "السمنه" لم يكن له حدوده ومعونه عند القدم  
كما أن السمنه لم يحدده إلا بالمرحومين له خمس الحقوق في منطقة حوايلين

١- الأصول المتبع في رعي الحوايل بين رعي حارجية الطرفين قبل موسم  
الرعي حوايل من الاتفاقية السابقة من رعي الحوايل وبعد ورود الموافقة من طريق  
الحوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل  
لأحد رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل  
وعدددهم وعدددهم من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل  
السمنه وروبي من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل  
من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل من رعي حوايل  
يعملون معاملة رعايا نفس الدولة

## الفصل الرابع

### شؤون الحدود مع الكويت

لا توجد هناك اتفاقية معية حدود شطوط هذه وسطية بين العراق و الكويت  
وانه حسب لاسول الخ في كتاب "الحدود" انه في شأن قضايا الحدود في لواء  
الفرقة ثلث الحدودات تجري مع اممها في شطوط الكويت و لقصير الهامة  
كما في الحدود شطوط و منطقة اية الخ حده مع هذه المنطقة في العراق  
وهذه الحدودات لكويت قدسية اما في الامم من الحكمه بتدري المعلي

أحد الحدودات شطوط هذه حده لأمم و يصفه اية و مشاء  
أما في شأن الخ حده لأمم و يصفه اية و مشاء  
مكة حده لأمم و يصفه اية و مشاء  
و شطوط لأمم و يصفه اية و مشاء  
العراقيين في منطقة الحدود وكذا مصالح العراق في الحدود في الكويت اية  
اذا حده لأمم و يصفه اية و مشاء  
الحدود مع شطوط لأمم و يصفه اية و مشاء  
الخصاصية في بعض الامور المتعلقة بالكويت

ون ستر العراق او الحدود لأمم و يصفه اية و مشاء  
المستصلحة لأمم و يصفه اية و مشاء  
الاداري المسع

ويذكر ان الكويت في العراق و يصفه اية و مشاء  
كثرة الامور الادارية كمال العراق في الكويت حده لأمم و يصفه اية و مشاء  
وهذا ان يعرف من حقوق الكويت في بعض الامور







الحدود في العراق من الناحية الشرقية والشمالية والجنوبية الإدارية المحصورة في المساحة  
 منه به وبذلك دون الحدود على الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 نتيجة من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 المستند على ذلك من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 كلما رجع من جهة الجنوب والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 على ذلك من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 والحدود من كل جهة من جهة الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 ذلك في حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 أي لا يمكن حصر الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 يكون في أية أوقات من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 الكتب المتبادلة المذكورة .

ويتضح أن السلطات المذكورة تضم القضايا عن طريق المراسلة وأحياناً عن  
 طريق الاجتماع بين الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 الأمن في حدود كلا الطرفين .

والنقص أي لا يمكن من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 الحدود من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود

## ٢ - من المبادئ

ووفقاً لحكم الدستور المذكور من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 للقواعد الآتية

من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 ونظام وكذلك من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
 ونظام كذلك من حيث على حدود الحدود والحدود والحدود والحدود والحدود





الفصل الخامس

شؤون مناطق الحدود بين الجمهورية العراقية

[illegible]

من ثم في تلك الاضافات والمعدات

بموجب هذه المادة من معاهدة الهدنة وحسن الجوار لسنة ١٩٢٢  
م. بين فرنسا والجمهورية العربية السورية. في ١٩٣٩ م. في  
المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية، حيث تم الاتفاق  
على سحب القوات الفرنسية من سوريا ولبنان.

(أ) المئات

[illegible]

أما بعد أي بحر حور عذ تر المسند الصغير : أحبارك مرحبون لي العراق  
وشم جد في جد : لا إلا صي إلى مسعدة من بقية من قبل عشائر العراق  
هي أمير قو : لا صي إلى مسعدة من التذية من قبل شهر بعد هي جد





معهد الحكومه - كما هو مذكور في المادة ١٠٠ من الدستور -  
 المقدمه لاني عرضت على ودي كالمعج ولاح عمده في الامم، جوداً في صها  
 ولى اذبح شي - - - - -  
 حكومتى عرقى ويوجد في الشعب سى - - - - -  
 الاخرى ان لا يحد لا يحد - - - - -  
 حكومه احد من - - - - -  
 - - - - -  
 اتى بعد من - - - - -  
 لم يسمه فعليه الحكومه - - - - -  
 يقطعوا عوائد العشائر بأخذ الخاوة -

## ٢ - مدونه سحره لسنة ١٩٢٥

تم عقد هذه الاجتماعات من اجله - - - - -  
 مقدمه لمدونه الحكومه - - - - -  
 في سنة ١٩٢٢ - - - - -  
 اعداد الايام - - - - -  
 الخدمه شؤون - - - - -  
 الا -

١ - عرفت كل من - - - - -  
 صديق على ان يسمي مدونه لاح - - - - -  
 على الحكومه - - - - -  
 ٢ - - - - -  
 من لآخر - - - - -  
 والحساب - - - - -  
 الدراق - - - - -  
 اختياره الحكومتان - وتكون قرارات هذه المحكمة بصدور بانه







بموجب المدونة في جميع مسائل المحاكمات المدنية والجزائية  
 هذا المرسوم يحدد في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 المحاكمات الجزائية في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 ط - يعتمد الفريقان الأساس المدون في كل حكم يصدر من المحكمة  
 في ألفه وفق المادة الثامنة من المدونة الجزائية  
 من تاريخ صدوره

في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 في جميع المحاكمات المدنية والجزائية

الموعدين للحدود تنفيذاً للأحكام الواردة في المادة  
 هذه التدابير لمنع  
 الأحكام الواردة في المدونة الجزائية أو عقابا للعربيين المعاقدين من أجل  
 حدود بلاد الحريق الأخر بقصد السيرة أو الاكتشاف أو الصيد أو أي قصد آخر  
 بدون مسجورين أو غيرهم من العربيين أو غيرهم من العربيين  
 العربيين ولا يكون حكمه في جميع الحالات من المدونة الجزائية  
 هذه الأحكام الواردة في المدونة الجزائية من المدونة  
 المعقدة بين العربيين فيما يتعلق بالثغر وسفلاتها

أما الدول وتكون المدونة في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 تنفيذاً لها الدولتين أحالتها إلى جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 العربيين وكافة الاختلافات الناجمة عن جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 في جميع المحاكمات المدنية والجزائية  
 في جميع المحاكمات المدنية والجزائية

















أ- برهان القرطبي المتعاقدين لعدم انتماء المنطقة في أي دائرة المدة  
من شأنه في المنطقة المتعاقدين يكون مصدرا من أي جهة واحدة من  
موظفي الفريق المتعاقدين السامر الذين لسوا حق رعاياه .

ب - كرم المدة من حدود دائرياته ، صفة كانه في عاينه  
و استصفه المتعاقدين و صفة موضعه بالحدود

ج - بموجب سلطات حدودية من عدة حدود دائرية لا اختلافات اتي  
يحدث من إلقاء المراقبين ورعايا المنطقة العربية السعودية ، وجودهم في  
المطقة المحايدة وفق الأصول .

د - حسب الأحكام التي تحكم من أي جهة من حدودها من الساميين  
ويجب ان يوثق في حدوده و استصفه بحدوده من قبل موظفي حقوق المتعاقدين  
الساميين لدى يكون أحد في خلاف من عدمه على أي جهة من علاقته برعاياه  
كلًا الفريقين المتعاقدين خلاف يجري أحد باللائحة من قبل المنطقة المذكورة  
في المادة الثالثة من هذا الاتفاق .

هـ - أ- في حالة وقوع حادثة ما في أي من الأقاليم من المنطقة الجديدة  
من حدودها و يؤثر على مصالح الفريقين المتعاقدين من أي جهة من الحدود من داخل  
المطقة المذكورة او خارجها تقوم قوات الفريقين المتعاقدين الساميين  
الأخرى من الإلزام لإعادة السكون إلى حالة النظام في المنطقة المذكورة

٢- تجري المداولات ما بين السلطات المتعاقدة في احدى دائرياته من هذه الأقاليم  
على الحطة الواجب اتخاذها في الأقاليم المتعاقدة المتعاقدين على في انعقد المتقدمة  
من هذه المادة

٣- يقوم السلطات المذكورة بمدة الأشخاص الذين هم من ذوي  
المسوعة عبد الله القصر عذب عن المنطقة المتعاقدة من قبل أي من قوات الفريقين  
المتعاقدين الساميين أثناء التعاقب بالمشقة

و - يصح كرم من حدود المتعاقدين من أي جهة من حدودها في صفة  
المحايدة على الدول المتعاقدين وما يقضي به مصلحة ممتلكاتهم حسب لاحتكام هذه الاتفاق









كانت اتفاقية من مسائل في مجال حرية في صلاحية السلطة تقوم بفتح  
 المجالات و مع احداث محصنة لحصة انقصية ثم احداث رغبة المجاور بالنتيجة  
 التي يحصل عليها ان اذا كانت حصته او السلطة ليست في الأصل ضمن المسائل  
 اورد في رسالتك المرحمة فيكون جواز السلطة الى السلطة المتقاطعة اعلامها بل و  
 فتح محاوره مع سيطرة المركزية من شرايط حقوقية وان محاورات الحدود من  
 الجانب هو في كونه سلطة امره ومن جانب من ردها ارسنه

ومن ارجوا لمررها احد سلطة حدود رسته المقابل عند بقية مع بيان من  
 تحلها في لوصفها على ان تضمن انوار المجال بالارادة كما ان الموصف الجديد  
 سواء كان سلطة الحدود وقيمة ما اريد ان يرد به عند مباشرة احد لتكسب سلطة  
 مباشرة واحدة اتفاقية حسب تصور من على الحكم

فقد نصي ان يكون محاورات الحدود والجهة من حدود شخصي خاص فيها باب  
 الممنوعة ومنه عن الكلام المأثورة الامم ولا يجب صريح في شيء من مصلحة  
 الدمة او ثوري في سيرة الامم

فعله من اصحاب المحاورات من ان يكون اقرب الى الجهة المهددة من الى  
 رأسها ومع في الجانب ارسنه في رأس الحدود من حين التصرف مع  
 سبب الحدود لتدبر الحدود من احياء دورها في دولة في حسن علاقات  
 الجوار و رده نتائج روط و يمكن ان يكون حودت في صادق الحدود و سوه  
 بعضهم حربي بين سبب الامر في ذلك و بين في حيا بصورة مباشرة أو غير  
 مباشرة الى نتائج سيرة حسنة بين الدول المجاورة لذا ان اعمال سلطات الحدود يجب  
 ان يركز على الامور المأثورة المأثورة وبقية مثل مع المروءة وشمك بالاصول  
 الدبلوماسية

### نموذج رقم (١) من مخيرات الحدود -

الجمهورية العراقية  
 وتتمتع بصفة قضاء .....  
 العدد /  
 التاريخ /

الى وشمعية بصفه ..... التركية المحترم

بعد تقديم فائق الاحترامات .

وبالاسرار الى اسفرة الاخيرة من امدده اشبه من برونوكون الحدود المرعي

من الدولة المجاورة بين أولئك الحدود كما ينبغي أن يكون حراً ويقل إلى محلي  
في هذه الحالة المقابلة له. وبعد أن يفي بواجبهم في هذه الحدود  
في هذا المقام بعد أن يكونوا قد فعلوا ما يجب عليهم فعله في هذه الحدود  
في هذا المقام بعد أن يكونوا قد فعلوا ما يجب عليهم فعله في هذه الحدود  
استتب الأمن في هذه الحدود في كل ما يتعلق به من الحدود كما ينبغي  
ملاككم من هذه الحدود على كل ما يتعلق به من الحدود كما ينبغي  
من الحدود كما ينبغي أن يكونوا قد فعلوا ما يجب عليهم فعله في هذه الحدود  
في هذه الحدود كما ينبغي أن يكونوا قد فعلوا ما يجب عليهم فعله في هذه الحدود

فلا

وحيثما قصده

— نموذج رقم (٢) آخر من مخازن الحدود —

الجمهورية العراقية  
قائم مقام قضاء .....  
التاريخ /  
الى .....  
بعد التفتيش

من سكان هذه الحدود  
أمر دولة من هذه الحدود  
أن حرم الحدود كما ينبغي أن يكونوا قد فعلوا ما يجب عليهم فعله في هذه الحدود  
قوى هذه الحدود كما ينبغي أن يكونوا قد فعلوا ما يجب عليهم فعله في هذه الحدود  
تسبب هذه الحدود كما ينبغي أن يكونوا قد فعلوا ما يجب عليهم فعله في هذه الحدود  
في منطقة الحدود ويسرنا لو تفصلتم بأعلامنا التي نحن في هذه الحدود

فلا

قائم مقام قضاء  
أو



الطرفين قبل الانضمام بعدهم تتناول على مذهب الاحكام مع العلم ان من تكلف معية  
سدقطة الحدود هم مشهورون ومساعدون في المساحة حدود كلا الطرفين حتى  
التفاوض والاخرين ليس لهم حق ان يدعوا انهم لا يكتفون بمساعدة طرف من أفراد  
الفرق بصورة جماعية

أما انقضاء أي لا جسم من من الطرفين في كونه من مساحة ساقط الحدود  
فيصطر الطرف الذي يهيم لأمر به من جهة أخرى كونه نسبة الملاحق عن الطرفين  
او بتوافقي وفي سن المناسبات الحدود في حدود الحدود لا تؤثر في جهة  
حاشية لاحدى ايضا في مذهب المذهب في مذهب في مذهب في جهة مذهب جسم  
القضية عن طريق وراثة المرحلة لمصلحة المصلحة في جهة في جهة اخرى

وعلى سلطات الحدود فتح اصاره خاصة لكل فتية وتعقيب جسمها واول حال عليها  
الرمس وعدم مركزها الى أن يستقر بمصلحة في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب  
من جهة بذلك أحكام اعوان الدائمة مع الدائمة في جهة مذهب في جهة مذهب  
موجب على اسلطة في جهة المصلحة في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب  
حسب سبل المذهب

وان احاطت الحدود في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب  
الذي معه الاجتماع في مصلحة في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب  
تجري المفاوضات الاصولية بين الفريقين

### — نموذج للكلمة الترحيبية —

في اشرف في هذه المحطة من الحدود في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب  
المحترم ورفقائه ممثلي لدولة في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب  
قلمي دول السعادة والمودة بين الدول في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب  
وحسن الحوار واعتقد بأن تلك الحدود من جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب  
وفي الختام أكرر ترحيبي بقدومكم .

كلمة

أعقد أن هذا الحد من الحدود في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب في جهة مذهب

احساسكم وأعرب عن تمني لي ذلكم وإرسلتكم وإرفاء شعب الجارتين العزيزين  
وأتمنى من صدقكم صداقة أريجة لاسمهم عراقاً فله لابد وأن التعاون سيكون  
مستوراً دوماً مع الجارة الوضي مصته الحدود في هذه الدولة الجارة العزيزة كما  
وشكركم على الأسف الذي فؤدت به وأن دل على شيء فهي ظاهرة حقيقية  
لصدقة خدمة مع جاري وللاسلام عليكم

تدبر بغيره من وحد و القهايا المعروضة والداحلة في المهاج كما نوهما  
عن ذلك فيما سبق وسيظم حسب أسسها المنصوص عليها في مودح من  
- محصر اجتماع الحدود -

احتمت سبب - دور دورية عراقية في القصة الغلابة في الأراضي  
ومثل احداث الامم المتحدة فلان ومثل الحساب الذي في يوم الاربعاء  
المصادف / - والمتمم للجنة الاولى بين الطرفين وبعد عرض مباح الاجتماع  
سأول من يدرك بهما رأيه ثم أبحث الخلة الى يوم الخميس المصادف -/-  
في اربعة سعة صراحة في مفاوضات ثمة وتم الاتفاق بين الطرفين على مايلي  
1- تم الاتفاق على اقامة لجنة لدراسة الحدود بين العراق والامم المتحدة لتتبع  
المهمين و - من راء - حسب ادعاء الممثل بالقص عليهما  
وسايعهد الى سلطة الحدود بحدوده في حالة عدم ظهور واضح قنوي حول ذلك

2- تم الاتفاق على تعيين الممثلين و الذي يدعي مثل  
الجمهورية العراقية من غايا العراق باصدار الاوامر اللامعة بأسرع ما يمكن  
لدراسة الحدود وتعيينها للسلطات العراقية لدراسة مباح قنوي حول ذلك

3- تم الاتفاق على تعيين اعضاء الموحدة من الشقاة في منطقة الحدود  
وارتكون في رها من راء الطرفين والمتمم لاحتلال الأمن في منطقة الدولتين  
1- تم الاتفاق على اقامة لجان في كلا الجانبين لتتبع الامور ضمن مملكتها وهي  
حدها حسب اوضاع في راضي الجهة الاخرى فعلى الطرف الآخر اعلام الجهة الاخرى  
بما هو عليه في حدوده

4- تم الاتفاق على تعيين المشترك ان كلا من - - - - -





بعض المتهمين جرائم معية في أراضي الدولة المجاورة ويضرب أشخاص عديمين، إذا كان من الممكن احصاء أولئك أو القاء الفحص عليهم يجب أن يستقر تحقيق كما وتلاحظ نفس الاسس شأن جريمة ارتكبت في إحدى انهرى اعرافة واثم المتهمون الى أراضي الدولة المجاورة أو التجاؤوا الى بعض القرى العراقية كمثل على يد راجعهم جداً حول ذلك ان احد مدراء الدواحي احمر قائم مقام قصته حول وقوع حادثة في منطقته الحدودية وكانت المعلومات الواردة فيها ناقصة من الوجهة التي استدعتها صدق تدقيق الحدود على ذلك استعسر القائم مقام من مدير الناحية في سنة ١٩٤٠ لئلا يورد له نصيباً في رتبته، ان في الى مدير ناحية  
من قائم مقام قضاء . .

- المحاضرة المنتهية بتاريخ ١٨ و ٢١ و ٢٤ في ٩٥٥/٢/٢٠٠٠
- التحقيق السريع بما يلي بنية أن يتمكن من معرفة سلطة الحدود، حذر اعدائه
- ١ - جسيمة كل من المشتكين ومحلات اقامتهم حالياً .
  - ٢ - جسيمة المتهمين كل واحد واحد ومحلات اقامتهم حالياً .
  - ٣ - عدد المتهمين في المحاضرة السبعة ثلاثاً وفي الدورات اللاحقة كانت أسماء خمسة اشخاص يقتضي حصر أسماء المتهمين احدى من
  - ٤ - بيان أسماء الشهود مع ذكر من كان مهمم - مستعداً ووقع اسمه وعن
- هالك شهود شاهدوا دخول المرفوعين للاراضي العراقية وتم تسجيلهم
- ٥ - مع ذكر سائر التفاصيل والادلة والقرائن المتعلقة بالحادثة
  - ٦ - يظهر ان بعض المشتكين هم من رعايا واجه لسوا عراقين وكلم جنوا للاراضي العراقية ولماذا واين كانت محلات اقامتهم

القائم مقام

— نموذج حول مخبرات الى سلطة الحدود —

العدد /

الجمهورية العراقية

تاريخ

قائم مقام

الى . .

الموضوع / حادثة حصف في سنة

بالاشارة للمحاضرة المنتهية بتاريخ ١٨ و ٢١ و ٢٤ في ٩٥٥/٢/٢٠٠٠



٢٠ ١٩٥٤/٧ صفح ١٧٠٠ لصلب بموجب كدكمه في رسل اليكم مع كتابنا هذا  
 نسختين من الاوراق التحقيقية الخاصة بالقضية المذكورة والمجلة لدى مركز شرطة  
 . . . . . تحت رقم . . . لسنة . . . وتحددون صممها افادت امشكين  
 والشهود ولدي اتصال سعة لاوراق حدود ان الالة العالوية الواردة فيها نشت  
 عدم كل من . . . و . . . الح باركاب الجريمة المذكورة في  
 حرية . . . العرافة في سنة . . . لما كان منهم المذكور جريمة وفق المادة  
 من في . . . ع ب ولما كان الم فومن من رعية دوسكم جو بروند المدعكمه  
 او السلطة المختصة بالاوراق انخدعه المذكورة مع التفضل بتزويدها ايضاً بما توفرت  
 لديكم من جهة التحقق من الالة . . . ان حو . . . نقصه وروسا حسب الية  
 القرار لصار بحق الاشخاص المذكورين وهذه المسألة حدر . . . ان تفت . . .

السامية قلم

#### ٥ - حارات الحدود

على حدود الامارات العربية المتحدة و صحت اصولي منهم اندي . . .  
 على اساسات الحدود في الدول المجاورة . . . . .  
 سعر للدخول الى ااضي الدولة المجاورة . . . . .  
 الذين يسافرون الى تلك الدولة . . . . .  
 يسافرون وفق جوازات الحدود والصار . . . من سلطة الحدود المختصة وتنصح الوثائق المذكورة  
 الى من يسافر الى منطقة ضمن منطقة الحدود وهي مائة متر حور ٧٥ كدوم  
 مع بعض الدول المجاورة ومع بعض دول الخليج كدوم كما وردت به صيغ  
 في اجنوت السعة هذا لايجز مع وثائق السفر . . . من سلطة الحدود لا لمن يسافر  
 في منطقة مشمونه مكتبة ماضي الحدود ومن رعب اسعر الى خارج تلك المنطقة فيجب  
 عليه استحصل جواز سفر حسب الاصول . . . . .  
 الادارة منهم يفصل حصر مع تلك الجوازات . . . من سكان منطقة الحدود ومنهم  
 من يتعداه ويدعي بان ليست ائمر به الاشخاص وانما تنوع والغاية من السفر  
 والمنطقة التي يجري اليها السفر وان الوثائق المذكورة تسمح في كافة الحالات التي

سند في تاريخه واداءاته  
والعرف احدى وعضداته  
أ - زيارة ذي قور

ب - جلب واودات الملك الكائن في  
ج - اية اية من  
د - اية اية من

ع - اية اية من

و - اية اية من

ز - اية اية من

ح - اية اية من

ط - اية اية من

ي - اية اية من

ك - اية اية من

ل - اية اية من

م - اية اية من

ن - اية اية من

س - اية اية من

ع - اية اية من

و - اية اية من

ز - اية اية من

ح - اية اية من

ط - اية اية من

ي - اية اية من

ك - اية اية من

ل - اية اية من

م - اية اية من



لا يجوز عثرون يوم - آخر صدور هذه المنة واعلاماً مستبحة وهذه المسألة  
بعدم احترامنا

القائم مقام

- نموذج آخر -

العدد

التاريخ

الجمهورية العراقية

قائم مقام قضاء

الى .....

بعد التحيّة

مع حوائج هذا يرسل الشخص العراقي المدعو ٠٠٠ الفسكي في القضية  
المذكورة سها في ك... ٠٠٠ في ٠٠٠٠٠ لهذا المدعو في ككم لاجل احترام معاملة  
تشخيص انهم من ودين لافون المبررة من ورجو اعطاء اموانه مبررة معه الى  
وانجاز ما يرم للقصاص على المجهول وعدة من ككم منهم عرفاً وعذكم من كان من  
رعاءكم واعلاماً به مع الفسكي صاحب الحوائج لاجل هذه الاجازة لا يجوز  
٠٠٠ من ارجع هذه القضية و... ثم مع الفصل قبول احترامنا  
القائم مقام

#### ٦ - الجرائم المرتكبة خارج العراق

لا شك ان موطن احكام العقابية كقاعدة دولية معترف بها قوانين محدّة  
تدق ش... صكر ح... او... مع صدور احكام الدولة وقلمها ابحري وقصائرها  
اجبى وفي عتبة الدول بقصد دولة مع حماية امها المدني ونظامها السياسي  
بشأن لوتنوع والحر... التي تقع خارج حدودها من مصالحها العامة وان القوانين  
اجرائية بحث عن هذا الموضوع وقد في نصه  
١ - القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٢٦ المسمى بقانون معاملة المجرمين والذين  
نصوصه ادناه :-

مادة الاولى - يعدون ملاحقون في هذه او الحس لهذه لا يريد على السح  
سواء في اهرامه او بكمهم من ككم من المجرمين او الساكنين في العراق العرو

أو النهب أو قلع الطريق ومن اشترى في العرو أو الذهب أو قطع الطريق في أراضي  
دولة مسألة لدولة العراق .

مادة الثانية - تبرد الاموال المنحصصة من العرو أو الذهب أو قلع الطريق  
و صرف به كما يراه في حكمه هذا فضلاً على النفوس التي يحكم بها على المحرم  
حسب المادة الاولى من هذا القانون .

المادة الثالثة - لا يجري عقوبات في بويه مدعى هذا القانون بدون  
مواقعة وزير الداخلية

ومن هذا القانون في حقه شرع ساء على الاحوال السائدة في مناطق الحدود لمنع  
العرو أو قلع الطريق من أراضي الدول المجاورة في حقه كونه في سلم وصيه مع  
العراق ولدى لاحقة احكام المادة الثالثة لا يجوز تجدد الاجراءات والمشاريع العسرية  
الاعوانية و وزير الداخلية فعليه من حصول مثل هذه الجرائم في أراضي دولة اخرى  
من الدول المجاورة من هذه الحدود العراقية وشرع هذه لشرطة السليمة و عدم تضم  
الاولى من هذه المادة مع المادة الثانية في بعض تجدد الى مصرفية النواحي  
كما ان كل تجدد من هذه المادة مع عشرة من هذه الحدود في  
الدولة حدود ولا حاشية في امس حقه تجدد الاجراءات القوية وبما يحسم  
المصلحة من قبل مصلحة حدود في الاطراف حسب لأصول و تعداد المهنات والأموال  
من طرف الى الآخر وفق اصول الحدود ما اذا كانت المصلحة مجرد اعادة او حرق  
المساكن بين الطرفين وعدم تجدد الأمر يحدث خسران المصلحة التي وفدت ساء في  
الامم هذه الخلافات من متصرف اما ان يرضى نصية على برارة اند حلفه مع مقاطعة  
و عدم ورود موافقة وزير الداخلية بعد ان يحاكم لتحقيق المصلحة لمصلحة  
و تحقيق ثمانية نفسه الى المحكمة المختصة بعية بحكمه وموافقة للمسلمين اما لأمول  
التي يجب وضعها من قبل السلطات الادارية في حقه رفق موقوفه و حاشية  
او ان المتصرف عم و قد ساءها نتيجة المصلحة فودع الاموال الى سلطة الحدود المنحصصة  
بمتصرف بها وفق القواعد المتبعة شأن نصيبا الحدود لا في حالة وجود امول مبيعة  
لغيره من اهل رايه - دولة المجاورة وامسحت عن اعدائها وسوتها وفق القواعد المنسقة

شؤون الحدود التي صدرت عن هذا المجلس  
النسبة إلى الحدود التي صدرت عن هذا المجلس  
إلى وزارة الداخلية لأقرار ما يلزم حول الموضوع.

وإنما الحكم الذي صدر من المجلس  
بأنه لا يجوز أن يكون له  
الأمم المتحدة.

وإنما الحكم الذي صدر من المجلس  
بأنه لا يجوز أن يكون له  
الأمم المتحدة.

وإنما الحكم الذي صدر من المجلس  
بأنه لا يجوز أن يكون له  
الأمم المتحدة.

#### ١ - تسري أحكام هذا القانون على

أ - كل من ارتكب جريمة خارج الحدود  
ب - كل من ارتكب جريمة خارج الحدود  
ج - كل من ارتكب جريمة خارج الحدود  
د - كل من ارتكب جريمة خارج الحدود

وإنما الحكم الذي صدر من المجلس  
بأنه لا يجوز أن يكون له  
الأمم المتحدة.

٢ - لا يجوز أن تكون جريمة خارج الحدود  
وإنما الحكم الذي صدر من المجلس  
بأنه لا يجوز أن يكون له  
الأمم المتحدة.







من الحدود لأن ذلك يمس المصالح وسوء علاقات الجوار وقد أقم الجهة الأخرى  
باعتبار مقابلة

ط - يجب الإسراع في حسم المناكف لي مع بين سكان مطلقاً مع سكان  
مطلقاً الدولة المجاورة بواسطة سلطة الحدود وأن الإسراع في إنهاء تلك القصص بأياً  
يقطع دابر وقوع حوادث أخرى .

ي - لا يجوز لرعاة وأعماله أحياناً الحدود ودخل حيواناتهم ومواشيهم أراضي  
أراضي الدولة المجاورة ومع العملية المذكورة وقعت فوضى وطمعاً قد لا تشمل  
العشائر البدوية المقيمة في دالة تجاوره وفي الانقياد لمصلحة ومصلحة الأصول  
الواردة منها

ك - من الحدود على سكان الحدود وفق لأوضاع الأخيرة مع الدول المجاورة  
الانضام المباشر مع سلطات الدولة المجاورة ط - لتتوافق الجاري بين العراق والدول  
المذكورة بعنصر مراقبة هذه الجهة .

ل - من الأعمال الخاصة بالحدود والاحتياجات في مناطق الحدود وبشر العيران  
فيها لأنها من المناطق التي تجوز الدخول إليها ومن هذا ويري أن يكون ذلك المصالح  
مطهرأ صادفاً ما عساه انشراق من البراءة والتقدم

م - من الاهتمام بمراقبة مراكز الحدود والمجتمعات والحدود والكثير من  
الموجوده فيها ولأنها قد ماها تقوم بواجبها ضمن القوانين المعمول بها

ن - يجب أن يكون موجهي منطقة الحدود وسكانها مهتمين ومتفهمين وشاعرين  
بمس الروح لما تتطلبه مصلحة الوطن دون غيره .

## الفصل التاسع

### القواعد الخاصة بتبليغات الاوراق القضائية

#### بين السراة والذرة الشح اورة

لما كان موضوع جميع الاوراق القضائية بين العراق والدول لاجرى من المواضيع الهامة التي لهم صبغات لادارة واحدة دائمة ضرورة البحث عنها على ان تقصر ذلك على ما يهم لسلطات لادارية وصبغات الحدود مباشرة وعلى ذلك الدول المجاورة هي التي من شدة الحاجة وعملها احدث لادارة مباشرة فعلة يقتصر البحث على التعلقات والمشاير والاعمال الخاصة بموضوع التبعات القضائية بين العراق والدول المجاورة في القرب الا ان الواجب هو لاجرى

١ - مشور ورره اعدل مره ١ / ٢٥ / ٨ / ٨٢ في ٢٠ / ١١ / ١٩٢٩ حول بدول التبعات القضائية بين العراق وسوريا ولبنان .

ان المحادثات بين حوت بين احكومة العراقية وحكومة سوريا ولبنان فيما يخص تبادل التبليغات القضائية بين العراق وسوريا ولبنان اتحت الحصون على الاتفاقي الآتي

١ - ان الاوراق التي يمكن تدعيمها هي جميع الاوراق القضائية ومن ضمنها مدكرة الوصف ومدكرة الاحصار ومدكرة الجلب ولاحصارات الاحرائية المتعامة تنفيذ الاعلانات الح

ب - يجب ان لا تتخذ اي معاملة اجبارية من قبل السلطة التي يوجد فيها الشخص المراد تلمعه اذ لا يمكن هناك طلب لاعادته وفقاً لالتفاقية اعلاه المحررين بين العراق وسوريا

جد - يجب ان يكون جميع المحررات الى هذه الوزاره راساً اذ هي الوسيلة  
لاجراء هذه السياسات وعليه يجب ادراج القواعد المذكورة في التلغيات المطلوبة اعتباراً  
من هذا التاريخ

## ٢ - تبادل التلغيات بين العراق وايران .

صدرت بشأنها تعليمات من وزارة العدل باسم تعليمات - تل الاوراق العدلية  
بين الحكومتين لعراقه والايرانية ونشرت في الوقائع العراقية عدد ١٠٧٩ في ٢١/١/٩٣٢  
وفيما يلي نصها .

لقد تم الاتفاق لأن بصورة موقفة بين الحكومتين العراقية والايرانية على مبادلة  
تدفع جميع الاوراق العدلية والادارية الصادرة من المحاكم الشرعية والحقوقية على  
احلاف درجتها ومن دوائر الاحراء والكتاب العدون وانطواو لدولتين وذلك  
مستفاد وعلى ان تحرر تلك الاوراق بلسان الذي يقدمها وحرري امحاربات حولها  
بواسطة المراجع الساسة او انصبة من المدين وعليه يقتضي ارسال جميع الاوراق  
اخي هي من الانواع الموقفة عليها اعلاه والمرفوعة الى الاشخاص المعنيين في ايران  
الى هذه الوزارة وكذلك الاوراق التي ترد من الحكومة الايرانية لاجل التسليم ستوصل  
من هذه الوزارة الى محكمة او مديرية حذو انضفة التي نظر ان المسمع اليه مقيم فيها  
وهي تلغ لورقة المطلوب تسليمها على الوجه المعتاد وتقدم الوصل الى هذه الوزارة كما  
ان هناك بان لوزارة العدل تحت رقم ل / ١٤ / ١٧١ في ١٣ / ٢ / ١٥٦ الذي نشر في  
الوقائع العراقية تحت عدد ٣٧٦٩ في ٢٣ / ٢ / ٩٥٦ تحت اسم سلع الاوراق القضائية  
من قبل انصبات الايرانية في العراق على اساس مبدأ المعاملة بالمثل وفيما يلي نصه .

بطراً موافقة السلطات الايرانية المختصة - على اساس مبدأ المعاملة بالمثل - على  
قيام القصاصات العراقية في ايران بارسال الاوراق القضائية الصادرة من المحاكم  
العراقية الى الجهات القضائية بواسطة السلطات الادارية الايرانية لتسليم لها حرراً  
ان عموم المحاكم العراقية باجراء التسليم الذي يعله المحاكم الايرانية وذلك عملاً  
بالمبدأ المذكور . وعلى اثر صدور البيان المذكور اصدرت وزارة الداخلية بياناً تحت  
رقم ٣١٢٠ في ٢٢ / ٢ / ٩٥٦ المذكور في الوقائع العراقية تحت رقم ٢٧٧٦ في ١٢ / ٣ / ٩٥٦

تحت اسم ابيان وزارة الداخلية حول تسع الاوراق القصصية من قبل القصصيات  
الابراهيمية في العراق على اساس المقالة المنشورة (معهده)

ناظر الى موافقة السلطات الاثرية المحصنة على فهم السلطات الادارية في  
ايران يقول ما يرد اليها من تصديقات لمرافقه هناك من الاوراق القصصية صادرة  
عن المحاكم العراقية وارسالها الى الجهات المختصة المحلة لتسليم فقد قررنا على اساس  
المرافقة بالمثل - ان نقوم بالتصديق لمرافقه هذه الاوراق في التلخيص التي ترد  
اليها من اقصيات الابراهيمية في العراق والى الجهات المختصة العراقية. وهذا  
مع العلم ان وزارة العدل قد قررت سحبها المرقم ل / ١٤ / ١٣١ في ١٣ / ٢ / ١٩٥٦ ان  
تقوم المحاكم العراقية باجراء التلخيص الذي يطلبه المحاكم الابراهيمية

٣ - سندات الاوراق القصصية بين العراق وتركيا فيما يلي نص منشور وزارة  
العدل المرقم ٨٠ / ٢٥ / ٩ في ٩ / ١١ / ١٩٥٧ حول تلخيص الاوراق القصصية الى ركة  
أعلنا بالسيرة العراقية في اقرة كتابه بمرقم ٩ / ١٢ / ٢٠ في ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٦  
بقدر المدة التي يجب سحبها من ركة في ركة من شهر ونصف الى شهرين  
وعليه يرجى منكم دالة على كافة محاكمكم في العراق لتسليم لكم للاصلاح مع  
ملاحظته في ١٩٥٧ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٧ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٧ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٧ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٧  
٨٨ لسنة ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦  
اسد بر حول في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦  
وحسن الله في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦  
القضائي في ايشان في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦ في ١٩ / ١١ / ١٩٥٦  
مدرج فيما يلي احكام لمدعي السبعة والعشرة من لائحة المذكورة الخاصة بموضوع  
التسليم في الامور المدنية في جريدة المدة التي من الخاصة بالامور الخرائطية واحدة  
في الاخرى

أ - ١ - السبع ناظر في المدة التي للمدعي في الاوراق المتعلقة بالامور المدنية والتجارية  
والصادرة من سلطات احدى الدول غير المتعاقبة الى الاشخاص الساكنين في ارضي

الدولة الأخرى ، يجب أن يحتوى النص على ما يلي :  
 المدة واسم الأطراف ، وتاريخ ومكان إبرامها ، وأسماء  
 كافة المحضرين ، والى بعد ان تمت هذه الخطوات بالغة الرسمية  
 ويرفق بالوثيقة برقم المصادقة

٢ يرسل المصحف إلى وجهه الشريف وكتب إلى الممثل الذي أسبقه عليها الشارة لتأديع  
أو شرح الأساليب المأهولة لذلك

ب - ١ - يجري المراجحة بينه وبينه المحاسبة مدولة المصروف البها ذلك ووفق  
الاصول المقررة في قوانين وطه وتعليمات تلك الدولة .

٢ — يؤد النسخ مشرح موقع عليه من قبل المحدث أو شذرة من قبل الحفلات  
المؤنة المطلوب أسى ديف اسامه وكهفه وأرجه

ج - فی حالہ سبب اور فی جلب اسمعت اندوہ مطلوب ہمارا دیک الیٰ و فی  
من اشحنس لمطوب جمہ عما از سوی اندوہ ہا محتوہ و رعبہ جلب و برسن حواہ  
اور لدمۃ الخضرۃ

[illegible]

٤ - وبالتالي يعقد العلاقات والآلة القصصية بين العراق ودور الجامعة العربية وان الانظمة المذكورة من جهة اللدوات اي تم تصديها وفق أحكام القانون رقم ٣٥ سنة ١٩٤٦ في العراق بملكاية الامم وبتحذير تصديق كعدة اجراء اسقطت بين العراق ودول الجامعة العربية بضمه في الانفاذة المتكاملة مع العراق وسوريا ومصر والأردن والسعودية والسلم والمعن وعما يلح خصوص الاتفاقية المذكورة



بمقتضى الاعلان الحاصل وفقاً لهذه الاعفاية كأنه قد تم في ارض الدولة طامه  
الاعلان

وان ديوان التدوين العائلي قد أصدر قراره المؤرخ ١٦ / ١٠ / ١٩٦٦  
هذا الموضوع والمؤيد بكتاب وقراره العدل المرفوع ل ١٣١ / ٥٩ في ١٩ / ١٠ / ١٩٦٦  
وعما يلي من القرار المذكور

( نصت المادة ( ٨ ) من اتفاقه مع هذا الاحكام في دول الجامعة العربية  
على ما يلي

يعين كل دولة اسلطة لقضائه المختصة في رفع وتنفيذ لائحة واجراءاته  
وطرق الطعن في الامر او القرار الصادر في هذا الشأن ، ولما كانت الاعفاية المذكورة قد صدرت في ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٦  
وقد اصححت قانوناً يجب العمل به ، واما ما ورد على وجه الاعفاء ، ان  
يعين السلطة القضائية التي ترفع اليها هذا الامر ، واما ما ورد في الاعفاء ، ان  
او القرار الصادر في هذا الشأن ، وقد عدت بعض الدول الاعفاء المذكورة  
ومنها المملكة العربية السعودية حيث اعتمدت الاعفاء المذكورة في  
انديها هو ديوان المطالم .

لدى مراجعة قانون عدد ١٢٢٨ من ٣ / ١٩٣٨  
وجد بأنه قد نص في الفقرة ( ب ) من المادة ١٢٢٨ على ان محكمة مكانه في المحل الذي  
يقيم فيه المحكوم عنه ، وإذا لم يكن له محل إقامة ثابت في ارض او محكمة المحل الذي  
فيه الاموال المطالب وصح احجر عنها هذه المحاكمات المنصوص فيها قرار لسيد  
كما ان القانون قد عين طريقة الطعن في الامر او القرار الصادر في هذا الشأن  
وهو على ان القرارات العينية التي تصدرها المحكمة المختصة تاعه لغير الاحكام  
الممنوعة بالاعتراض لا اياها لا يكون قابلة للاستئناف بل يكون حسمه بيمين

لهذا ولما كانت محووس القانون المذكور لا يصف عن محووس الاعفاية بل هي  
مسجلة معها لهذا لا يكون هناك ضرورة لوضع تشريع في سبيل تعهد مطوق اعادة  
الثامة من الاعفاية بل ان الامر يبدو واضحاً في اعلام دول الجامعة العربية ان اسلطة

القضائية هي محكمة داءه محل دامة المحكوم عليه أو محكمة المجل الذي فيه الأموال المطوب وضع الحجر عليها ان لم يوجد له محل إقامة ثابت بمعية القرار على جميع المحاكم .

٥ -- لقوم عدة العامة للدياعات

من يلاحظ أحكام الاعاقية والتعلقات المرحية يشؤون لدمعات لمفعدة من الاعراق والمدون المحاوره وكذا ادون اخره الأخرى ومن حجة أخرى ملاحظه انصابت حدود ١٨٤٤ بين ادون المحاوره تصحح وحسب مع خطه الثانية بشأن تعاليا التبليغ على صوره ماتقدم كما يلي :

-- رد كات لدمع حصص ١٠٠٠ في ادون الحدود مجري تدليها واعادتها عن طريق سلطات الحدود نفسها .

ب -- اما اذا وردت ادمع احد دور في سبعة لا يحصر اشياء اليه بل يجب انما يت الحدود على سلطة حدود دور + ان مصرفه المواء لي يودعها الى وزارة العدل بصرف بها د كات من حصص ادون المذكورة وفقاً للاتفاقيات المرحية

ج -- في حالة وجود ادون سبعة لدى السلطات المختصة لتدعي الى جهات أو اشخاص خارج الاعراق مما د كات من نقصان المشموله بأحكام الحدود فتجري الامام بواسطة سلطة الحدود وحلايه مما د كات من الشؤون القضائية العامة يودع بواسطة مصرفه ادون الى وزارة العدل واد كات من الشؤون الادارية التي تتعلق بحكام المحاكم ودوائر السعد فتودع ارفه البيع مع مخصص العسية في وزارة الداخلية من من المنصرفة به "مصرف النظام عن طريق وزارة الخارجية

د -- وفي حالة ورود التليعات بمصرفات عن طريق القسطلات مع مراعاة الاتفاقيات المرحية فيما اذا كانت الام عدله اي حصص اعمال المحاكم بمقتضى اداعها بالسرعه الى وزارة العدل مباشرة بعه الصرف من قبلها وان دها الى الجهة المختصة التي من الطبيعي ان تعدها حسب الشجة ان مصرفه لباء المحصص لاعادتها الى



ح في حالة ورود أوراق بلعه من المخصص الإحالة إلى رعاياها المقيمين في  
 العراق أمانة مشروعه عن طريق المصنف فيه إذا كانت مقررات من المحاكم فتودع  
 إلى وزير العدل بخلافه يجوز معها ما شره ثم إحالتها إلى الجهة المختصة  
 بـ...  
 المصلحة المذكورة... أو أشرفه... عن طريق الجهة المختصة إلى  
 المصلحة... أو...  
 في الخارج...  
 منصوص...  
 والمصنف...  
 وسراف...  
 ملاحظة...  
 وزارة العدل...  
 المسائل التي تتعلق...

# الباب الثاني

## شؤون السفر

### الفصل الاول

#### جواز السفر

للمواطنين العراقيين حرية السفر الى خارج العراق كما أُمعترف به في سائر الدول و هذه شؤون السفر الخاضع لصلته قانون خاص فكانت في وقت الاستقلال - حواريات السفر رقم ٦٥ سنة ١٩٣٢ - الى ان تم اعادة في عهد الجمهورية وحق بمحة قانون حواريات السفر رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وتم حوجه صدور نظام حواريات السفر رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٩ كما أنه لأحكام من المذكور وبتوجه به بمحاة كافة الاظمة الصادرة وفق القانون بمسند عدم عدم حواريات السفر الخاضع وبتوجيه رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٧ الذي بقي معه ولا به سيرة بمصرف الى النظام المذكور وبتوجه به حواريات السفر الموجه عنه بالنظام الصادر بموجه

بن لأحكام المعممة بالسفر في العراق كما يلي

- (١) ولا يجوز معذرة الأراضي العراقية الا لمن يحمل حوا سفر أو جواز مرور أو وثيقة سفر ويستثنى من ذلك
  - أ - كل شخص هل عمره عن الخمس عشرة سنة كاملة وكان مع أم أو وصية أحد أبويه أو وليه أو وصيه الدائمي بشرط أن يكون اسمه مسجلاً في جواز سفر هؤلاء
  - ب - الاشخاص المعفون بموجب معافاة دولية تكون الجمهورية العراقية مصادراً فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقات .

جـ - كل شيء من وجه الأرض أو الظواهر وصلت العراق فعادته انما  
لغيرته ورجوعه لبلاد بعد تركه خدمه في العراق أو امته أو أي شخص مستخدم  
في العراق كقوتي في سمته وصحته

و - اور دانتير الرخصة في مصلحتهم المعاصرة وحسب اشغالهم الاعادة  
عند اجتيازهم الحدود العراقية البرية

ويعتد من عند الاستدلال وجه لاصلا واما بقضي تدع لعرف واعادة  
وانصاف مره المجلة في ماضي الحدود ومدير هذه اجهة تعود للسلطات الحدود اي  
الموظفين لا ارباب الخطين من انهم واحد واحد لانشاء واصروا وفق الحاجة مع  
اعية الامان الحدود وحلا لا يمكن ان يكون بهذا الاستثناء انوار في القوانين

هـ - كل شخص استي بنظام

٢ - مستندات السفر :

فمستند السفر اما ان يكون جواز سفر او جواز مرور او وثيقة سفر ولا يجوز  
مصدره انه اي الامم بحسب وثيقة من تونس المذكورة وقد ورد في المادة الاولى  
من القانون تعريف المستندات المذكورة كما في

أ - جواز السفر - المستند الذي تصدره الدولة لافراد سفرها للسفر الى  
خارج العراق وبسبب من حستهم هو دهم ينصم لانس الى سلطات الدولة  
والسلطات لاحقة اسداء مساعدته كاملة وشموله بالرغبة والحماة

ولا يجوز منح جواز السفر الا لمن كان في الجنسية ودر على اعشة منه في الخارج

ب - جواز المرور - هو المستند الذي تصدره الدولة للسفر خارج العراق

وهو غير جواز السفر -

ج - وثيقة السفر - هي المستند الذي تصدره الدولة للسفر خارج العراق

وهي غير جوازي السفر والمرور -

لقد تبين من مستندات السفر يكون اما جواز سفر او جواز مرور او وثيقة  
سفر ، فقد ادعوا المشرع بالعاصل الخاصة جواز السفر وجواز المرور ولم يرد  
العاصل الخاصة بوثيقة السفر ، والاحكام الواردة بشأن جواز السفر ثم جواز المرور  
كما يلي





أول على طالب جواز السفر العراقي أن يحضر أمه صالحة الجوارح أو من  
 يرب عنه وأن يملأ التصريح الخاص بذلك ويكلف رجلاً أن يرافقه في حالات  
 وعندئذ يسمح صايط الجواز أن يقدم التصريح جوازاً عرفياً بعد أن أكد من صحة  
 ماورد في تصريحه ويجوز في حالات نادرة أن يعطى أي دودج معها بعد أن  
 الخوار أعماءه من المصور على أن يكون لأسباب أخرى ولذلك التصريح

ب- تتم مدة عمل جواز السفر في عدد مضي - سنة واحدة من تاريخ  
 إصداره ويجوز تجديد العمل في حالات خاصة عند إصداره سنة جارية وفي مدة  
 عدة مرات على أن لا تتجاوز مدة كل تجديد سنة واحدة لا دكان سنة في أي  
 مضي أكثر من خمس سنوات على تاريخ إصداره فعدد في هذه الحالة المدة التي  
 سنوات الخمس تتدنى مدة التمدد من تاريخ انتهاء مدة العمل الجواز عند إصداره  
 أو من تاريخ انتهاء مدة أي تجديد له أن كل تجديد مضي على التاريخ المذكور أكثر من  
 سنة فلا يشمل التمديد هذه السنة

يجوز إجراء تجديدين لتجديد في وقت واحد أي أن من من مدة تجديد  
 سنة واحدة لا يجوز العمل حامل الجواز وإراكات عند إصداره - سنة واحدة  
 ج- يجب دخول سائر المدة في جواز السفر أو جواز المرور العائد لزمها  
 واسم الشخص الذي يحمل عمل خمس سنوات - سنة واحدة - سنة واحدة - سنة واحدة  
 أو الشخص الذي يحمل من الأمان في أي شخص - سنة واحدة - سنة واحدة - سنة واحدة  
 حامل الجواز كما يجب أن يحمل سائر المدة في جواز السفر أو جواز المرور  
 أحد أبويه عندما يريد السفر معه .

د- يتعلق على الجواز تصوير جازم ويجوز إعفاء المرأة المحجبة في حالات محددة  
 فقط بقدرها صايط الجوازات

و- أما جواز السفر فعدد إصداره لا يكون إلا مرة واحدة في سنة واحدة  
 يصدر صايط الجوازات في جواز سفر شخص على صايط جواز السفر أن جواز السفر  
 صايط الخوارات أو من يجب عنه لاملأ التصريح الخاص بذلك وبعد تأكيد الصايط  
 المختص بشروط المطلوبة يسمح به الخوار المذكور

ويجوز جعل المدة ستة أشهر من تاريخ إصداره ويجوز حمله حتى دخول  
العراق أو مغادرته مرة واحدة في أي من الحالات إلى الأمام المدة فيه فقط

#### ٤ - كيفية وطرق السفر

لا يجوز لأي شخص أن يذاكر العراق إلا من الطرق المينة في نظام جوازات  
السفر والسكنى من بغداد فقط من قبل وزارة الداخلية من مخرج مديرية العراق  
أن يجرى مسافراته من العراق ولا يورق إلى أي علاقة بسفيرة أو قنصلية إذا صاحب  
هذه الجوازات من قبل وزارة الداخلية من الوزارة التي منحها إليه صاحبها المذكور فيما  
يتعلق بهويته وتغلاته ويشمل ذلك الأشخاص المنشور من وجوب الحصول على جواز  
سفر أو مرور الوارد ذكرهم سابقاً.

وقد صدر الجوازات من قبل وزارة الداخلية من مخرج مديرية العراق والحدوية وأنه  
يجوز مثلاً من بغداد والاوراق ويحضر له أن لا يجرى من أي شخص وإذا اشتبه بأنه  
أخفى عنه مستندات أو أوراق فله أن يفرض عليه من المراجعة من المراجعة من المراجعة

وقد حددت المادة الرابعة عشر من النظام الطرق التي يجرى من خلالها السفر في  
الحدود أو الخروج من العراق أو كان له أن يجرى أو حوالة السفر للمسافر سلوكت  
من قبل وزارة الداخلية وبجملته من المراجعة من المراجعة من المراجعة من المراجعة  
وبحكم من جهة

#### أ - الطرق الجوية

١ - المطار المدني ببغداد.

٢ - المطار المدني في الموصل.

٣ - مطار عين زالة.

٤ - مطار كركوك.

ب - الطرق البرية

١ - الربيع - صموان - الكوت.

٢ - سوسة - حر مشير (بغداد)





٥) المسح من السفر

لقد ورد القانون في المادة السابعة من الحذف التي نصي فيها مع السفر وكيفية احراء ذلك فيما يلي من المادة المذكورة - ١ - يجوز لمسح السفر لأقرب تتعلق بمصلحة الفرد أو الأمن ولاسات استثنائية أخرى ولا يأتى لشخص ما بمعدودة العراق وفي هذه الحالة على صاحب الجواز مسح الألاع اشخص بذلك بحرياً وإذا كان جواز السفر أو جواز المرور أو غيره السفر قد نُشر عنه بالاذن منه أن يطل هذه الاشارة - ٢ - يكون مسح السفر على الشخص في وقت يسبق من سفره بالنسبة للاجانب - ٣ - اكمل شخص مسح السفر وفي اقرب من مقدمين في وقت من على قرار المسح لدى وزير الداخلية خلال ١٥ يوما من مسح مع وخصه من وزير قطعاً

٦ - الرسوم

وفى المادة السابعة من القانون يسوق الرسوم على الجوازات تسجل حوامع مالية قيمتها ٧٥٠ ليرة لأصدار جواز السفر أو جواز - ٥٠ ليرة عند تجديد جواز السفر وجوز رسم من هذه الرسوم - ١ - رسم صد لهذا امرض ولا يسوق رسم عن مسح جواز السفر أو جواز المرور أو أنه دفعه أخرى أو للأشخ بر عليها بالأذن منه دره ولكن يجوز في حالات أي من أن يحكومة - ١ - رسم كذا للامقابلة المثل أمر مرغوب منه : معين وراره - ١ - رسم خفسي - ١ - رسم من رمايا تلك الدولة .

المحانات لاحكام قانون جوازات السفر

تنص المادة الثامنة حول ذلك بما يلي :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد سنة أو بعزبه لا تزيد على مدة ديوان .

أ - من عذر العراق أو جواز السفر في مدة جواز السفر أو مرور أو من طريق غير المصرح المعين مسفر أو لم يتفق أي شخص من اشرافه إلى حبسها في السفر

ب - من اسمح عن اقرار المصادات ، الا ان اتي طلب له اقرارها  
او اجمعها او رفض الاجابة على استفسارات من هذا الخواص وذلك وفق هذا القانون .  
ج - من عرقل اعتراف صابط خوارات اذاعته بوصفها بمقتضى هذا  
القانون .

د - من قدم عن قصيد . . . كانه شقوه . . . تجريمه أي أمر يتعلق بهذا  
القانون .

هـ - من عادر الامراء او حاو معادته بعد أن تسلم شهاداً او يجر . أ يجمعه  
من معادته وفق هذا القانون

٢ - ان ارتكب جريمة ضد هذا القانون لا يصح من معاقبة منه بحسب انه  
جريمة ارتكبها ضد أي قانون اخر معاقباً عنها بقانونه

٣ - اذا اعتقد صابط ان شخص قد ارتكب جريمة ضد هذا  
القانون او شرع فيها وكان يوقعه صواباً . . . من اهر فيجوز له او لصابط من  
صابط الشرطة ان يوقع ذلك الشخص دون وجه ريب . . . فيجب ان يوقعه بمقتضى  
هذه الفقرة أمام المحاكم المختصة قوياً

## الفصل الثاني

### شؤون الحج

تقوم وزارة الداخلية سويلاً باصدار نوايا عن شروط السفر الى الحج ويتضمن  
التي المذكور انظر الى ملكها الخراج للمعادرة الى بيت الله الحرام والشهادات التي  
يجب ان يحصلها الخراج لعرض السعر ومن جعلتها من الشهادات الصحية لعرض  
الطعام من بعض الامراض يكون المسافر لمن مريضاً بأمراض سارية خطيرة كما  
على المسافر وضع الامارات الالمانية على الجهة المخصصة والعرض من ذلك الصرف على  
مسافر اذا دخلت عنه المصروف أثناء السفر او قريب بدونه مبالغ أخرى .

ونظمت المخصصة دماً من ان أقصى حدود الناهل لعرض تشجيع  
من بلاد مصر المذكورة وهذا يوجد حواص في العراق يصدر الحاج وفق  
نظام جواز سفر الحج والبر رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ وهذا النظام تم من سنة انشاء  
الحج من انظمة التي جعلت لعرض مع جواز السفر الاختياري وبمقابل  
جواز سفر الحج والبر لمدة اربعة اشهر من تاريخ اصداره وينتهي مفعوله بعد  
عوده المسافر من سفره ولا يدخل هذا الجواز إلا لعرض الحج او لعرض زيارة مشهد  
الحج خلال المدة المخصصة من اليوم الاول من شهر ربيع الثاني لعدة اشهر من كل سنة  
اما لغير التي يسلكها الخراج كما تمنا فحدد بيان من وزارة الداخلية ويكون

امارية وعربية وحرة

اولاً - سيقوم عقد المدة بين الحكومة العراقية والسعودية بشأن أمور طريق  
الحج البري ويخرج في القصر لانه من الامانة المذكورة المعفدة في عام ١٩٣٢  
من الجهتين المذكورتين

١ - تتمتع الحكومتان العراقية والعربية السعودية بمصالح طريق الحج البري

بين العراق والبحرين كل ضمن حدودهما واسبق على الامن والمصم في اطرق المذكور  
٢ - سمح بحكومة البحرين تخصيص دلاءير الامن من باب الخراج عند دهاياها

واياها كل ضمن حدودها

٣ - سمح بحكومة البحرين اخذ جوازات السفر من حكومة الامارات الى بقية بلادها  
انه في حين سمح للامارات بحكومة الامارات في سل برعه الى السلطات المختصة  
في حال اذابة من قبله من غير ان يصدت اخصة في السفر اذا  
كانت القافلة مسافرة من يوم حركتها

٤ - سمح بحكومة البحرين اخذ جوازات السفر من الامارات الى الامارات لتعمير  
السيارات وما في ذلك من جوازات السفر - كبر ضمن حدودها  
٥ - سمح للحكومة العربية السعودية بمرات العرفية بقل الخراج من

العراق الى الامارة السورية وسمحت ان تقوم بهئة الامارات الكاية بقل  
الخراج الى مكة المكرمة دهايا واياما

سمحت الحكومة العراقية لتسديرات السعودية بقل الخراج الذين لم يذهبوا  
باعتبار من ياتي في السفر ويقيم في الامارة العراقية اقل الخراج الى  
بموجب جواز السفر

٧ - سمح بحكومة الامارات بمرات الخراج الخاصة بقل اصحابها  
وتفلاتهم الى مكة المكرمة دهايا واياما في امارة الخواصة من بين المادتين  
٨ - سمح للحكومة الامارات بمرات الخراج الخاصة بالآفة من الخراج  
بقل اصحابها وتفلاتهم داخل العراق

٩ - وافق الحكومة العربية السعودية في شفاء الرسوم الآفة من الخراج  
الذين يذهبون الى بلادها في طريقهم من بلادهم سواء في اسيرات ورقية  
التي هي في الامارات من قبل السلطات المختصة في شفاء الخراج الى الامارة السورية

٤ ش من ذهب	جبه ذهب
٢٠	١ رسم كرتية للدخول من كل نفر
٠٠	٥ تأشير عن كل نفر (جوارات السفر)
٠٠	٢ كوشان ورسم طريق
٢٠	٢/٥



١٥ - بكلا الطرفين حق اعادة النظر بهذا الكتاب على ان يعبر الطرفين الآخر  
بعدة لا تقل عن خمسة أشهر قبل حلول عيد الاصحى

ثانياً - وبعد عقد الاعاقبة المذكورة فقام الطرفان بوضع خطة واتفق حول  
ترسبات اسعر في طريق الحج البري الكون الطريق كان مفتوحاً حديثاً واهدي وقوع  
المحاذير اذ كانت المحرمات المحصنة في حبه على ملاحظة الأسس التالية في سدرت الحج  
البري واداني سميت في وقته بالعام الوفى لكشف طريق الحج اسرى سنة ١٩٣٥ و عدم  
المذكور سيكون من امواد الالة وهي واجهه الانباع على الطرفين

١ - نظراً بفتح الطريق حديثاً وعدم تدبر السواق عنه ولوجود بعض المحاذير  
وتخلصاً من خطر عطس الصبرة في الرمال يسمح في الوقت الحاضر سير السيارات  
من دت الص الواحد وكديث لسارات من نوع التورنك فقط

ب - سير السارات عتمة مشكل فاقية مؤهه من خمس سارات فائز

ج - ١ - يكون لكن حافلة دبلان وشخص ساط مهديه رقائه انهقه ويكون  
او مره مطاعه لدى جميع السواق والانشاص الذين مع هافه وان رة اتي حمل  
رئيس القافلة تسير في آخرها عادة

٢ - على رئيس كل قافله ان يمهده خدم قبل وتسهل الاشخاص الذين هم  
يستكمرو اسباب السمر لغاوية وهو مسؤول اراء الشرحه عن بطون حكمه هـ هـ  
الطظام

ب - يكون مع كل - اراء ثلاثة علام من البو - الاحمر والاحمر والاحمر  
ورفع هذه كلفا وقت السارة على الطريقه لآله

١ - يرفع العلم الاحمر اذا حصل بالبره عطل يطول تعممه او اذا عطست  
في الرمال او اذا حدث طارئ مهم

٢ - مع العلم الاحمر اذا كان التوقف لاجل احدهم او وضع

٣ - يرفع العلم الاحمر اذا كان سبب التوقف سبباً مطر غير مهم ( اذا جاز )

مثلا

هـ - على رئيس القافلة ان يرجع السيارات الى قرب السيارة المسافرة وهي

وقعت الاشياء المذكورة في العمرة ( ١ ) من المادة د - اعلاء واداء كان العطاء  
لا يمكن اصلاحه الته على رئيس العائلة ان نفسه الاشخاص الراكبين في السيارة  
المكسورة على باقي السيارات

و - تخصص هيئة ذات مقدره فيه من من مديريه اشرة الامانة لمخصص  
السيارات

ر - تخصص السيارات من السعر وكل سائق يحمل هذه ورقة عن

١ - صلاح السيارة للسفر واقتحام المشاق

٢ - عن وجود الادوات الاحتياطية اللازمة الى الطريق

ج - تخصص لسيارات من دول مدونة شرطة اللواء او من ينوب عنه

مخصص عن

١ - معاملات الباسورث

٢ - عدد الركاب المقرر

٣ - وجود الماء الاحتياطي الكافي لخدمة الركاب لمدة خمسة ايام على

اقل تقدير وكذلك الوزن اللازم من النجف الى حائل

٤ - وجود حل طلمس مع كل سيارة يصلح لاستقاء الماء لا يقل طوله عن

١٠٠ متر مع دلو

٥ - وجود حل آخر يصلح من حيث الطول والمادة لسحب سارء اذا عطمت

في الرمال

٦ - وجود صندوق حملها به صفا تحت عجلات السيارة اذا عطمت .

د - نظر لتجارة لمكره يجب ان يكون مصممة في محلات السيارات

من من لاصي عند وضع الدفات السعودية بعد المرور من ركة الشجرات

( ٤٥ ) ، كيلو متر الى حين وصول الى ( دهب الشعبة ) التي تعد عن حائل ١٨

كيلو متر على رئيس تقدره ان يلاحظ الضغط في سيارات تورسك ٣٥ درجة ضغط

في المحلات الخفية و ٣ درجة في المحلات الامامية ، اللوري ٥٠ درجة ضغط الهواء

في المحلات الخلفية و ٤٥ درجة في المحلات الامامية

ي - على كل من سلطات الحكمين العرفية والمملكة العربية السعودية ان  
تعتبر احدهما الآخرى عن حضور القاضى في الجف ومدينه مريه في كل خمسة ايام  
من حركة القافلة ويوم حررتها

ثالثاً - وعليه تنص سيرة الجف والحدود في صريق الحج البري واتحاد تدابير الامان  
واخذية وراحة المسافرين وعدم وقوع الحظر في الطريق الصحراوي المذكور اصدت  
وزارة الداخلية في حته بموجب المادة الثانية من قانون جوار سفر الارباب لسنة ١٩٢٤  
تعليقات سابع ٤ / ١٩٢٥ / ٢٠ حول شؤون اسفر الحج في الصريق البري وعدلت  
الاعمال المذكورة في ١٩٣٧ / ٧ / ٢٦ كما حزن تعديلها للمرة الثانية في ١٩٣٨ / ١ / ١٧  
وان التعديلات المذكورة تشكل الموجد كما على هذا

د - ( ) تشمل هذه التعديلات جميع السيارات التي تحمل المركب  
الى الحج بقصر الحج والى شتى من عليها ان يسلك في سهاج و سب طريق الحج  
البري اي بغداد او الجف - جميعه

المادة ( ٢ ) - يسمح للسيارات من ذات الطن والنصف وكذلك السيارات  
من نوع الحش والنورث فقط والمزور من الطريق المؤدية عنها في المادة ال ( ١ ) من  
هذه التعديلات

المادة الثالثة - سير السيارات محتمة بشكل ففلة مؤلفة من لا يقل عن خمس  
سيارات كراء ولا يزيد عن ٣ سيارات كراء ولا يزيد عن ١٥ سيارة خصوصية  
والا ( ٤ ) - يكون كل ففلة مؤلفة من خمس سيارات كراء او خمس سيارات خصوصية  
او ففلة وكرون او مزور لتفدية هذه ففلات مضاعفة من جميع السائق والاعمال  
والسيارة التي تحمل رئيس القافلة تسير في آخرها عادة

ب - على رئيس ففلة ان لا يسفر الاشخاص غير المتكاملين الشروط  
الاعلانية كالمشوهين او الذين ليس لديهم جواز سفر او جواز مرور

المادة ( ٥ ) - على كل سيارة ان تحمل اشارة سفر تكون مربعة لعمدة واحدة  
ويذكر فيها عدد الركاب والصريق التي تسلكها السيارة ورقمها واسم رئيس الففلة مع  
شرط مسؤولية السائق من بعد الاحكام الخاصة من هذه التعديلات وفي كل سفره  
يجب على سائق السيارة ان يحصل اشارة سفر من دائرة الشرطة بعد ان يمر



له، بورقة المودع عليها المادة ( ٨ ) وبمجرد هذه المودعة جزء من اجازة السفر  
المادة ( ٦ ) يجب ان يكون لدى كل سائق سيارة ثلاثة اعلام من اللون الاحمر  
والاصفر والاحمر ليرفعها كلما وفقت السيارة على الطريقة الآتية

أ - يرفع العلم الأحمر اذا حصل بالسيارة عيب يظن بغيره انه اذا عطست  
في الرمال او اذا حدث طوى مهم

ب - يرفع العلم الاصفر اذا كان التوقف لأكثر من ساعة ووضع سرن

ج - يرفع العلم الاصفر اذا كان سبب التوقف سبباً لمعمل غير مهم كالمحتر

مثلاً

المادة ٧ - على رئيس القافلة ان يرجع السير الى قرب السيارة المتأخرة  
والتي رفعت الإشارة المذكورة في الفقرة ( أ ) من المادة ( ٦ ) واذا كان المصل لا  
يمكن اصلاحه التوقف على ركنه ان يوزع الركاب في السيارات المتكوية على ما يرى  
السيارات وفي حالة رفع العلم وفي الفقرة ج من ( المادة ٦ ) الساعات تعف كل  
مصلها الى ان يصبح سبب التوقف -

المادة ( ٨ ) - أ - تخصص هيئة خفية من قبل مديرية الشرطة العامة وفي محل  
مناسب لمخصص السيارات قسماً من سياراتهم من وجهة سياستها بسد و الطرق  
المذكور في المادة الأولى وتغطي بيد كل سائق ووجه عن

أ - صلاح سيرته للسفر واقتحام المشاق .

ب - وجود الادوات الاحتياطية اللازمة كمنه

٢ - اذا حصل ما يجبر السيارة لتسير خلال هذه السبوعين وردد فحصها مرة  
ثانية قبل وضع الركاب فيها .

المادة ٩ - يجب ان تجهز كل سيارة بما يأتي

أ - مقدار كاف من الماء لاحتياج السائق والركاب هذه حمولة الماء على أقل  
عدد ر وقدر كاف من السرن

ب - حبل طويل مع كل سيارة لاساء الماء على ان لا يقل طوله عن ١٠٠ متر  
مع دلو .

جـ - حل أحر يصلح من حيث الطول والمتانة لسحب السيارة إذا عطشت في الرمال .

و - صندوق هالفة لوضعها تحت عجلات السيارة إذا عطشت  
المادة ١٠-١ - يقوم مدير شرطة الهواء ومن يعينه نائباً عند حركة أسيرة  
مخصص

أ - معاملات التايبورت

ب - لركاب السفر

جـ - احداً اسعر أو ذكرها في المادة ٥ ، وكذلك لأشباءه ، إذا ذكرها  
في المادة ( ٩ )

٢ - كن سره وحده - أنه المنعصر أب ثم سكمل الشروط مخصص عليها  
في هذه التعليمات لا يجوز لها السفر .

المادة ١ - على رئيس الوحدة - يلاحظ مخصص مخصص على مقدار المين فيما  
يبي عنه قطع أسيا انت كمل مترا إلى من وصول ( ر - دويت - الشمعة ) أي تحد عن  
حائل ١٨ كيلو متراً بورت ٢٥ د ح مخصص لهواه في امجلات الحده - ٣٠ و  
درجه في العجلات الامام

المادة ٥ - رجه مخصص هذا في امجلات الخفية ٤٥ درجه في امجلات  
الامامة .

## الباب الثالث

### الفصل الاول

#### الملاحة البحرية في العراق

ان الملاحة البحرية في العراق حاصلة بموجب الملاحة البحرية لسنة ١٩٣٩ وبمقتضى  
١٦ لسنة ١٩٤٧ وبموجبه لا يجوز شخص ما ان يقوم بمشروع او عمليات بحرية في  
داخل العراق او بين العراق وبين دولة اخرى او بين دول احدى طرق العراق إلا  
بموافقة وقرار من مجلس او من مجلس الوزراء يصدر بمقتضى موافقة مقرونة  
بالشروط التي يراها ملائمة وعندئذ تعد الشروط لمجلس او من احدى هذه اجهزة السلطة  
والطائفة المعنية بعراقه فيما اذا كانت مدعته في العراق ولا يحل انظاره في  
العراق الا ان كان مالكه شخصاً عربياً او حاملاً لجنسية عربية او  
الاستحقاق الحكمة التي قد تكونت من احدى هذه الجهات او الحكومات  
والمدن والشركات التي قد تأسست بمقتضى موافقة او احدى هذه الجهات او  
من يقومون بالادارة من احدى هذه الجهات او من شخص حكومي حراً غير شركات بمرسوم  
جمهوري صحتها العراقية

وان لوزير المحاص لملاحة بحرية صلاحيات خاصة بشؤون الممتلكات والميراث  
او احوال معينة بحور ان سيطر السلطات العسكرية على الصيران المدني  
وعند ذلك تدرس وزارة الدفاع بعض صلاحيات ووزارة المواصلات والملاحة ما كانت  
منها تفحص الأمن الداخلي او الخارجي .

ولا يصح بيع طائفة عراقية او مدنية او الانباء بها او ايجارها او رهنها أو أي  
بصرف آخر إلا ما جاز من السلطة ووفق الأصول المعنية



## الفصل الثاني

### المواصلات اللاسلكية

ان المواصلات اللاسلكية في العراق حاصلة لرعاية السلطة وفق احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ وتعديله ٢١ لسنة ١٩٥٥

وتشمل المواصلات اللاسلكية المواصلات التي تتم عن طريق البرق او اللاسلكي او الاداعة فعليه كل محطة للاتاعة او اللاسلكي او مرسل التليفات او التلغراف اللاسلكي او التليفية تكون حرة من سلطة المختصة ووفق ايمان لادارة البريد والبرق وحدها حق المواصلات اللاسلكية ولا يجوز لأي شخص حقوقي او حكومي ان يصنع او يركب ويشغل الاجهزة المذكورة بالا احرة وفق احكام القانون .

ولا يجوز تركيب الاجهزة اللاسلكية للاتصال والاسلام إلا بقرار من مجلس الوزراء او بمحطات اللاسلكي لاجازات ولوحين وعندها تكون الخصوصية الممنوحة في البراق تكون اجازتها من قبل الوزير المختص

ولا يجوز لأي حوز لاسلكي في سفينة او طائرة مجهزة في الاراضي العراقية استعمال اجهزتها طالما كانت مستعمرة او مدبرة البريد والبرق انعام هي الجهة التي يحصل الاشارات الخاصة به . لكن جهاز لاسلكي به مشكلة في العراق بموجب هذا القانون كما لا يخفى استشار في وضع اللايات المذكورة بالا حرة من السلطة

وفي احوال استثنائية لاعراض الامن يأمر من مجلس الوزراء يجوز ان يقر وضع شروط خاصة لاستعمال اجهزة اللاسلكي او اعداد تدابير اي تصرف عدم استعمال هذه الاجازة او رخصتها وتسليمها للحكومة .

وان حكومتهم تقوم باجراء اتصالات القابلية في انحاء الجمهورية  
السلطة المختصة وهي مديرية البريد والبرق العامة

ومن الأحكام المذكورة لا يسري على المواصلات الاستكفية الخاصة بالجيش  
العراقي والشرطة مع مراعاة الاعتبارات المربعة مخصوص المواصلات استكفية  
العوائد المذكورة بشأن المواصلات الاستكفية في العراق  
وان الأحكام العامة الواردة بشأن ذلك في مرسوم القانون المرحلي فيها  
بعض تكرار وعدم تنسيق لذا اوجبت النية الى سن قانون جديد ليحل محل القانون الحالي

## الباب الرابع

### الفصل الاول

### الاعسمة والهدايا

من الضروري معرفة سكان الحدود وموطنها بالاحكام المرفوعة حول موضوع الهدايا والاعسمة الاجسمة . لقد تب في العوثر الخاصة بانعاميات الحدود بأن اكثره تلك الامتقات المتقدمة بين العراق والدول المجاورة حدثت سسلطات احدى الدول الانصاف المباشر برعب الدول الأخرى الكفة في مناطق الحدود مما صراحة ومما صمماً من جملة الأمور المتصلة بهذا انبحث موضوع الهدايا والاعسمة الاجسمة

لا يجوز للعراق والعراقين وفق العواعد العمة اعرعة استلام الهدايا العرية او العسمة من سلطات الدول المجاورة او غيره من الدول الاعسمة إلا بموافقة سلطات الحكومة العراقية سواء كانت ذلك الهدايا بقصد او بدون قصد ولحد الآن لا يوجد قانون خاص بمعالج هذا الموضوع وشره وان كانت هالكه ملاحظة هذا الموضوع عند تشريع القوانين الحديثة

اما حول الاعسمة الاجسمة فهالك قانون الاعسمة الاجسمة رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢ وتعديله رقم ٦١ لسنة ١٩٣٦ وتعديله الآخر ١٣ لسنة ١٩٣٧ وان القانون المذكور صحت موضوع كيمعة حواء حمل الاعسمة الاجسمة في المادة الثانية من القانون وذلك كما يلي :

عند الاسم على أحد العراقيين بوسام من قبل أنة دولة اجسمة كانت يسمى على المعهم عليه مراجعة الحكومة العراقية لتأذن له بحمله وعليه المراجعة بهذا الشأن لوزاره الداخلية الى سمو في المسألة وعند عدم وجود مانع تنصهل المرسوم

الجمهوري حرم حمله فعليه لا يجوز لأي عراقي حمل الاوسمة الممنوحة له من الدول  
الاجبية إلا بعد استحصال المرسوم الجمهوري وفق الطريقة المرددة فيها ، أما الاحوال  
التي يجوز فيها حمل الاوسمة الاجبية فهي تكون منحصر رئيس الدولة الاجبية  
المذكورة أو رئيس حكومتها أو في مراكز ودور السفراء والقناصل لدولة المذكورة في  
العراق أو خارجة وفي الحملات الرسمية التي لها مناسبات الدولة الممنعة بالوسام وفي كل  
الحملات الرسمية إذا كان مسافراً إلى بلاد تلك الدولة الأجنبية طينة مكوثة هناك وفي  
حالة حوار حملة الوسام لا يجوز به استعمال الألقاب الممنوحة بالوسام كما لا يجوز قطعاً  
للعراقيين وهو يعدين التقديرات المذكورة استعمال الألقاب التي تمنح اسبوع من قبل الدول  
الاجبية مهما كان نوع الألقاب المذكورة ومصدرها فإن اعادوا المذكور وتعديله بين  
بأن المداخلين تزيد بحقوق الاجراءات ويعاقبون عديم من قبل المخاتكم فعليه عدم منح  
شخص عراقي من سكان مناطق الحدود أو غير هو مسافراً أحد أسبوعاً من اعادة لقواعد القنولية  
المذكورة وبمقتضى ان ترتب عليه مسؤولية



## الفصل الثاني

### الصيانة الدبلوماسية

لما كان موضوع الصيانة الدبلوماسية من الموضوعات الخطيرة التي من الضروري ان  
تعلق على قواعدها القديمة في القواعد الدولية واما في المحل اسلطة الادارة  
وبالاحص موضوعات الحق الحدود مع عدم وقوع سوء فهم في موضوع دوام  
هذا الشأن وحده ان بعض المعطيات كانت قد سبقت في العهد الدولي ان يكون مراكرهم  
الدائمة في الاوتة واما في موضوع هذا الموضوع او حصصه ان يكون دخولهم  
لتعراق عن طريق مناطق الحدود مع بعض حق هذا الحق هذا الكتاب بكمية  
بالمعلومات الواردة فيه وخصوصا في الموضوعات المتعلقة بوجوه وعرضية وبحث  
تقدر تعلق امره بالقوانين الخاصة بالحدود الخارجية في امرى وسنجد  
عن الموضوعات الخاصة بالسلك الذي في الامر لا ذلك خارج عن حدود  
بعضا من الضروري معرفة من هذا الموضوع من السلك الدبلوماسية وفي الامتياز  
القانون الدولي فاما ان يكون الموضوعات المتعلقة بتمثيل الدبلوماسية هؤلاء يتممون  
بالمزايا العامة للسلك الدبلوماسي او يكونون تمثيل الاعراض الخارجية وشؤون اخرى  
خاصة وهم السلك القسلي الذين يسمون بعض مراتب السلك الدبلوماسي دون بعضه  
فالمتممون الدبلوماسيون الاساسيون اما ان يكونوا اصغويين تمثيل او موقتين بمرخص معين  
فالمتممون الدبلوماسيون الموقعون يكون انهم بمرخص معين ومدة موقفة  
كارساء تمثل او تمثيل او غيره او عشرة دبلوماسية بحدود في مجالات او مناصات  
خاصة في دولة اخرى او للقيام بمفاوضات معينة لحسب مشكلة معينة او لعقد معاهدة  
معينة او لمرخص حضور مؤتمر دولي وامثاله فان كلا النوعين وحاشيتهم يتمتعون  
بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية عن لأسس المقررة بين الدول





كانت الجريمة خطيرة على الأمن ووحدانية مصر ، به حد أنه أوردته بحجراً في أسفاره  
لحين تركه البلاد

ج - اختصاص المديني

لا يجوز قبول الدعوى المدنية على المبعوث السياسي أو حجر امتته أو القصر  
عليه من أجل دين أو مصادرة أمواله وفقاً لأحكام القانون الدولي

وهالك من يميز بين الحالتين قيام الممثل بعمل بصفته شخصاً أو سمة وفي الحالة  
الأولى معرض للأجراءات وفي الثانية لا يتعرض معرض ولكن هذا رأي غير مقبول وإنما  
بالعكس نظرية الصيانة هي المعمول عليها .

ولكن هناك استثناءات في القاعدة المذكورة وهي قبول الممثل من بلده ذاته  
اختصاص القضاء المديني أو قبول دولته ذلك .

ولكن من الطبيعي أن الممثلين الدوليين ، يحدثون وقوع أمثال هذه الإساءات  
عليهم من قبل أمين سمعته على مركزه ومكانة دولته .

د - الصيانة من الإجراءات الإدارية .

إن الممثل الدبلوماسي لا يجوز معاقبته من مصادره البلاد ولا يمكن حجره أو  
مفره أو منع حريته بأشكال لا تتفق مع الأصول .

هـ - حصانة المديني

إن دار المصلحة الدبلوماسية وحصة الامة الأخرى المشعولة من قبل لاء من  
الوطنية ، لامة الأخرى المحصنة لاء من حري لأعضاء لامة دسونة من  
الأشخاص المحمي ، لا يمكن معاقبتهم ، والتدبير والمحققين وغيرهم  
المدحول الى الأماكن المذكورة ، تشمل الحصانة حتى البسات والقطارات وغيرها  
من وسائل النقل أيضاً .

ولكن يجوز الدعوة صحته لسطر اتحاد أمثال الإجراءات المذكورة بموافقة  
وراء رئيس السلطة التنفيذية

كما وان مسمأ من ابدال تعدد تعريه قبول الممثلات السياسية التجه متمين اليها

ولكن يجب التمييز بين المهام القادي والسياسي حيث من واجبه المهمة الدبلوماسية  
مع دخول المهام القادي في السياسة العامة من حيث المبدأ السياسي أكثر  
الدول يعترف بأن هذه الدول من أمثلك

وعلى كل لا يمكن إرجاع هذه من الدول ، فحجم هذه القضايا السياسية  
والدول حوزة من هذه الدول ، فحجم هذه القضايا السياسية  
مع الدول التي هي من الدول ، فحجم هذه القضايا السياسية  
الدول ، فحجم هذه القضايا السياسية  
الدول ، فحجم هذه القضايا السياسية  
سأريه من أهم تعين

#### ١ - لا بد من التمسك

فالمشاهد من لا بد من التمسك ، فحجم هذه القضايا السياسية  
الشهادة ، ولكنه لا بد من التمسك ، فحجم هذه القضايا السياسية  
والدول ، فحجم هذه القضايا السياسية  
لا بد من التمسك ، فحجم هذه القضايا السياسية

#### ٢ - الصراعات

الأشياء من هذه الدول ، فحجم هذه القضايا السياسية  
الدخل وأمثالها لا تتوقف من هذه الدول ، فحجم هذه القضايا السياسية  
لا بد من التمسك ، فحجم هذه القضايا السياسية  
المعاقبة مثل وكذا مثل ، فحجم هذه القضايا السياسية  
وأمثالها

#### ٣ - الأمور العامة

الأمور العامة العامة العامة العامة العامة العامة العامة العامة العامة  
تفاهة هذه الدول ، فحجم هذه القضايا السياسية  
والأهمية العامة

ويعتبر أن هذه الدول ، فحجم هذه القضايا السياسية

## ط — حياته المحارب

لعمش لندوساسى خبريه الحكايه لاص لندوساسى مع اونه ولا يجره مع  
وعش من سلات الممثل اندوساسى ويجو قتل لندوساسى بحده لندوساسى  
حده معجون لندوساسى سكة ويجوز قتلها بواسطة حقائب البريد المحصنة وفي كلا  
الحالين قتل حاصه لندوساسى

٢ — ملاحظه لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
مطلق من ملاحه لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى

## السياسي وفقاً لاحكام القانون الدولي

أ — اعطيه لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
والسكريرين ، مترجمين ، مشورين وطبيب لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
والمدقق اشعاره ولصحفي لندوساسى

ب — لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
والحصول لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى

## ج — ملاحه لندوساسى

أ — لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى

ب — لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى

## ٣ — الحجة التي من كون الشخص متبعاً لندوساسى لندوساسى

لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى  
لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى لندوساسى

في التشريع العراقي وان الجهة التي لها الكلمة الأخيرة بشأن مشارب الممثلين سياسيين  
ومن هم المشغولون بذلك في العراق هي وزارة الخارجية حيث ان المادة الثانية من  
انقلاب المصروف عنه نص على

ان الشهادة التي يصدرها وزير الخارجية باعتبار الشخص المذكور هي من عداد  
الاصحاح المثلث للمادة الاولى من هذا القانون ودرجة التقدير الذي يتمتع  
بها ذلك الشخص تكون قطعية )

والذي اثير احد الشكوك الذي قد يثار في هذه المسألة او يحاكم في بعض  
مناه من حيث ان المراسي او من هو شاهد او من غيرهم من المدعى بالصيانة  
الدبلوماسية في المراسم يجب ان يكون له درجة او درجة او درجة او درجة  
الموجود مع وهذا شأن تقديري لا يمكن ان يكون له دور على ما ينبغي

( اذا ادعى شخص انه من المدعى به من احد المراسم المذكورة في المادة  
الاولى من هذا القانون في الخارج في قضية او غيره ما هو مقصود منها حسب  
ادعائه بوقف في حين صدق الشهود من وزارة الخارجية وهو شأنه شأنه )

#### ٤ - معاملة البعثات الدبلوماسية

ان السوابق المعروفة في هذا الموضوع مع الدول المراسمة والاشواق  
مبنية على قواعد لم يحددها مع الدول المراسمة التي هي من حيثها  
والمدعى بانها لا تلتزم على خلاف ما ينبغي ان يكون شأنه  
بالسرعة ووفقاً لما هو عليه من المراسم في المراسم او تلك  
او معاملة المدعى او غيره من المراسم في المراسم او غيره من المراسم  
ذلك عن صريح المراسم الخارجية او مراجعات المراسم في حالات اضطراب او اعتياده  
كم ان الجهة المختصة مع البعثات الدبلوماسية كما شكلت من قبلها بامانة  
معدة عن المراسم والكلمة في المراسم او المراسم او غيرها من المراسم  
العلاقات بين المراسم

ان الاحكام المذكورة في المراسم لا تلتزم على الدول المراسمة  
بمعاملة الاحكام المذكورة في المراسم كما ان المراسم لا تلتزم على الدول  
وعلى المراسم في المراسم في المراسم في المراسم في المراسم  
مع الاحكام بالاخر المراسم في المراسم في المراسم في المراسم في المراسم  
المناطق وتسهيل امورهم .





## (ب) صانة لوثائق الرسة في القصلية

تكون اعتبارات القصة ووثائقها الرسية مصونة ولا يجرى عليها الحجز والتعزير والمصادرة على أن تكون محفوظة في محل خاص في القصلية يحفظ عليه (محموطات) .

## (ج) مراسلات القصلية:

وتصان مراسلات القصلية البريدية و برفة واستغوية سواء مع مؤسساتها الدبلوماسية او مع دولها المتدعة من المرافعة والتوقف وذلك على أساس المعاملة المثل (د) وان وزير الخارجية هو المدعى لادارة الشهادات باعتبار أي شخص مشهود بالصلابة المصنفة في العراق ودرجة الامانة الصالحة وهذه الشهادات قطعية وحجة نهائية لدى الدوائر الرسية وفق أحكام القديون المذكور .  
وبالحصاد كان لبعض وجوب ح في صيانة القصة والعتة الدبلوماسية كسكرتير ومثالي وفهمه بصفه المصنفة علاوة على وضعته فهي هذه الخاتمة بعد من ضمن اسلك الأساسي ومن القضي فتمت عدد وواع اختلاف و مرجع الت في ذلك هو وزير الخارجية .

## هـ - اذاعة

في هذا الكتاب نصرف الى ما أصبح ربه بعد القصة ان قسمها عدة عن البعض الآخر من جهة التصفية والتمسك من جهة من نشر الكتاب بعد انهاء كانت جميع القواعد والاصول المتبعة في مصادق الحدود وهذا مما أدى الى البحث في اتفاقيات الحدود بين العراق والدول المجاورة منصوص الحدود في كلا الطرفين على كل القواعد والاحكام القائمة المتبعة الخرج واسر والتدابير والامانة والهدايا الاحبة والملاحه الخونة والمواضلات اللائكة صلة مباشرة بشؤون مناطق الحدود وموقعها بصورة خاصة وبأعمال الموصفين الاداريين بصورة عامة اعتبارا المواضع المذكورة من صلب الابحاث المتبعة بكتاب مسؤولين صاحب الحدود كما ان البحث بها أدى الى التلخيص في موضوع امانة الدبلوماسية وانقصة وذلك لضرورة معرفة موظفي ومطابق الحدود الادارية والكمركبة والشرطة

تصنيفه في هذا الكتاب لا بد من أن يكون له أثر في حياة القارئ  
فمنه ضرورة معرفة ما هو في هذا الكتاب من النقص في بعض  
الكتب القديمة في بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ  
من الأحداث في بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ  
المذكور من المواضيع التي لها صلة.

وإن هذا الكتاب الذي تم في سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة  
دمشق في المطبعات المذكورة في بعض النسخ من بعض النسخ  
من بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ  
والرجوع إلى بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ  
الكتاب في بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ  
بمصدر عام هو في بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ  
المتممة في شوق من بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ  
المعاملات الأخرى في بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ  
والدول في بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ  
هذا وعسى أن يكون في بعض النسخ من بعض النسخ من بعض النسخ  
ومن الله والتوفيق.

# الفهرس

الصفحة	المادة
١	
٢	١٠٠٠ الحدود . . . ط . . . ١٠
	المقدمة
٧	الأحكام في رسم حدود العراق
	سلطات الحدود . . . اجتماع مباحث الحدود
	شؤون حدود العراق في منطقة الحدود الجنوبية
	الحدود . امور متفرقة
١٧	سجلات الحدود في الحدود العراقية
	الحدود . وحدت الحدود في الحدود
	نظام الحدود . اجتماع الحدود
	لائحة الحدود . عرق الحدود
٢٥	شؤون الحدود مع الكويت . شؤون الحدود مع
	الحدود . . . . .
	سلطات الحدود . نقل العشائر . كيفية حكم
	القضايا . الوضع العام في الوقت الحاضر .
	تليغ الاوراق القصائية . استرداد المجرمين .
٣١	شؤون مناطق الحدود بين الجمهورية العراقية
	والملكة المتحدة . العشائر . اتفاقية بعث
	لجنة ١٩٢٥ . . . . .
٤٣	ادارة المنطقة الحدودية

٤٧	القواعد العامة لرؤية تصايا الحدود . سلطة الحدود . مخبرات الحدود . اجتماعات الحدود . استرداد المجرمين . جوازات الحدود . الجرائم المرتكبة خارج العراق . امور الامن في مناطق الحدود .	الفصل السابع
٦٦	القواعد الخاصة بتلفات الاوراق القصنة بين العراق والدول المجاورة .	الفصل التاسع
٧٤	شؤون السفر - الفصل الاول - جواز السفر - النوع الثالث - جواز المرور - كيفية وطرق اسهر الملح من اسهر - الرسوم المعالمت لاحكامه قنن حور اسهر	الباب الثاني
٨٣	شؤون الحج	الفصل الثاني
٩١	الفصل لاول املاحة الجونة في العراق	الباب ثلث
٩٣	الموصلات لاسكنة	الفصل الثاني
٩٥	الفصل الاول - لأوسمة والهداي	الباب الرابع
٩٧	اصحبه سلوماسة الاعفاء من اداة الشهادة الصرائب الامور العامة صفة المحبرات افراد العائلة والمراسلين . معاملة الهبات الدسومة	الفصل الثاني
١٠٤	امتيازات القناصل . الاعفاء من الضرائب . صانه ابوناتق الرسمه في القصلحة مراسلات القصلية . الخاتمة	الفصل الثالث

## تنبیه

لقد وقع خطأ في فصل الباب الاول سمي فصل الثامن بالفصل  
التاسع معددة



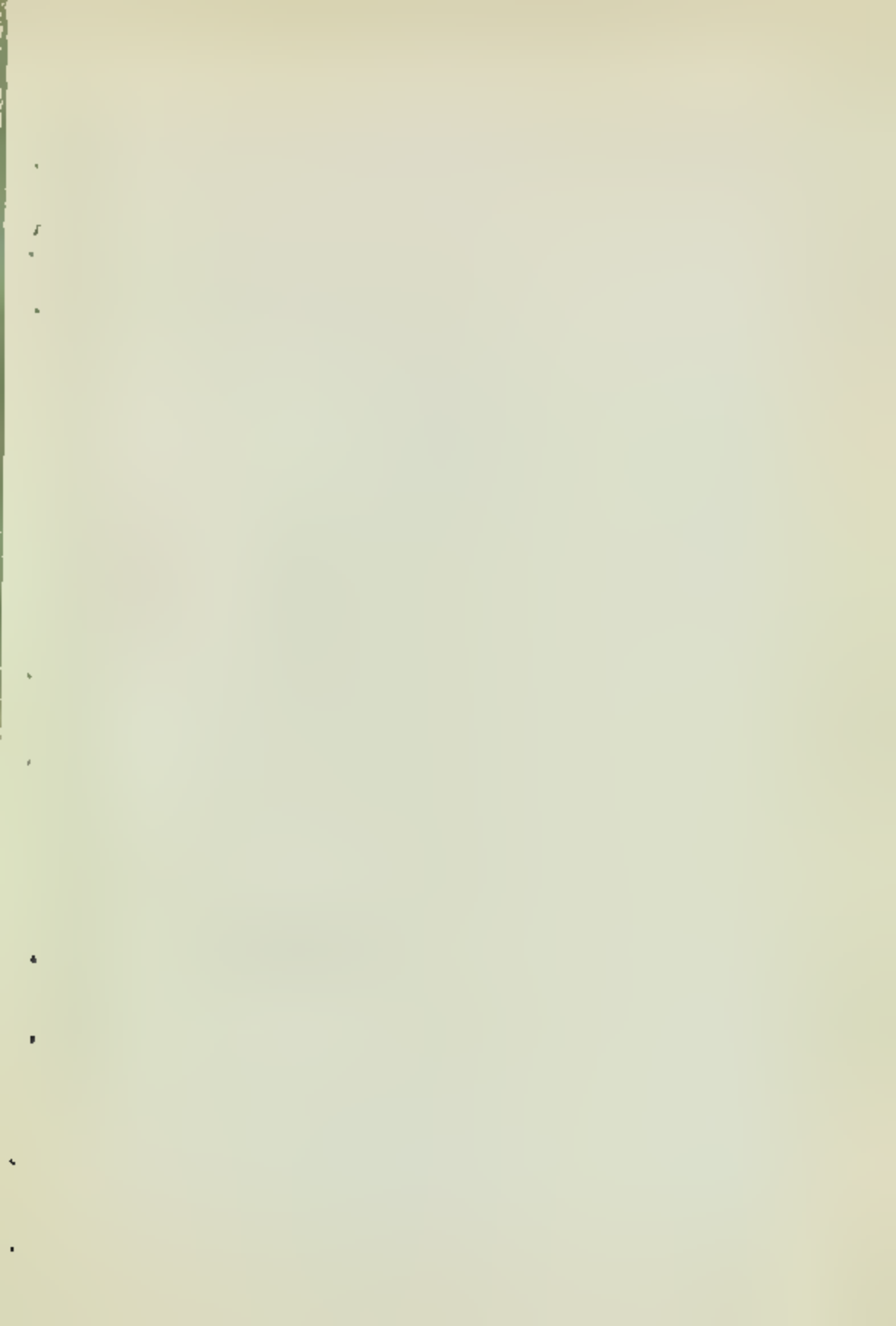
## الكتب المطبوعة للمؤلف

١	المجموعة	١١
٢	النظم الادارية في العراق	١٢
٣	الاصول والاداء العامة لخدمة الاسلام	١٣
٤	النظام الاداري والسياسي في بريطانيا	١٤
٥	المصنع المسمى للاقتصاد في العراق	١٥
٦	شؤون مائة الف في خدمة الاسلام	١٦
٧	العلاقات الاقتصادية الدولية والاستثمار	١٧
	تمت الطبع	

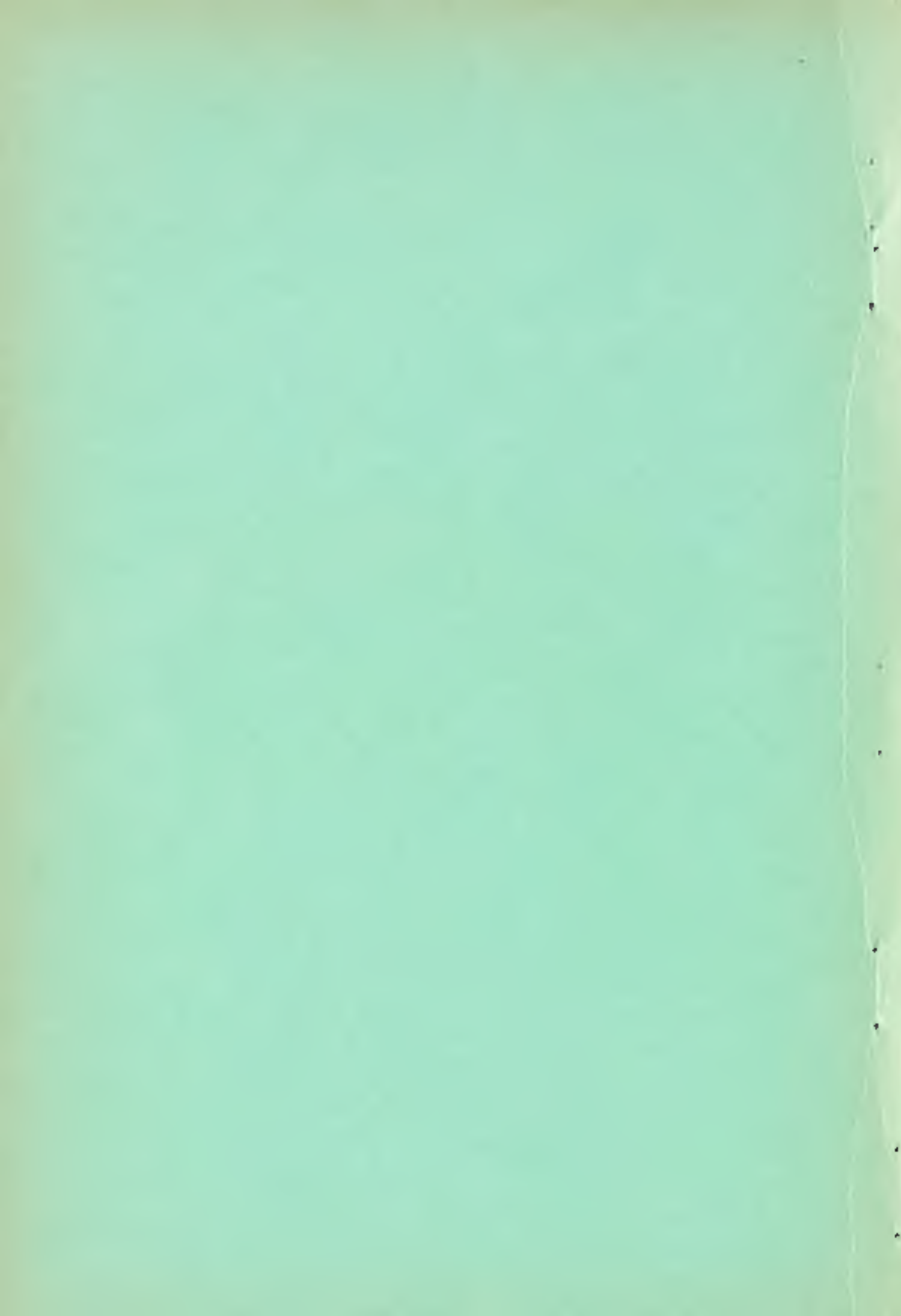
تطلب الكتب الآتية الذكر من متعددة نشرها

المكتبة الاهلية في بغداد

لصاحبها السيد شمس الدين الحيدري









LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY



32101 085547410

(NEC)

DS70

.95

J3

1961